جامع قواعد كتاب:

((النحو الواضح))

لعلي الجارم و مصطفى أمين

(٤٢١ قاعدة مجردة من الأمثلة والشرح والتمارين)

ويليه:

((مئة قاعدة في النحو))

و

((خمسون قاعدة في الصرف))

لـ أ. د. عبدالعزيز الحربي

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن كتاب: ((النحو الواضح)) الذي كان مقررا في السابق من قبل وزارة المعارف المصرية على الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية: يُعتبر من أحسن المؤلفات في علم النحو في هذا العصر؛ وذلك لعدة أسباب، منها:

- سهولة العبارة؛ بما يتناسب مع فهم الطالب المبتدئ لهذا العلم.

- الطريقة المنهجية المتبعة في وضع القواعد النحوية: فيبدأ الدرس أولا بالأمثلة الواضحة، ثم يليها شرح مبسط وفق هذه الأمثلة، ومن ثم وضع القاعدة.

- تذييل الدرس بنماذج إعرابية: ليتدرب القارئ على الإعراب؛ إذ الغاية الكبرى من تعلم علم النحو: كيفية إعراب الكلمات.

- إرفاق الدرس بتمارين غير محلولة، لامتحان فهم الطالب من خلالها.

قال المؤلفان: « .. وقد نحونا في هذا الكتاب طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قربًا إلى عقول الأطفال، وأثبتها أثرًا في نفوسهم، وأقربها إلى المنطق؛ لأنها خيرُ دافعٍ إلى التفكير والبحث، وتعرّف وجوه المُشابهة والمُخالفة بين الأشباه والأضداد؛ فقد أكثرنا من الأمثلة التي تستنبط منها القواعد، على طرازٍ حديثٍ لم يسبق له مثال... ».

ولسهولة وأهمية القواعد النحوية التي في هذا الكتاب، والتي وُضِعت بعد كل نهاية درس، والتي هي (خلاصة دروس كتاب النحو الواضح)، قمت مستعينا بالله بجمعها كاملة من أول الكتاب إلى أخره بمرحلتيه الابتدائية والثانوية([1])، وجردتها من الأمثلة والشرح والتمارين ثم رتبتها بعناوينها كما هي في الكتاب؛ ليسهل على المتعلم النظر فيها، والتركيز عليها، ومراجعتها بيسر وسهولة أثناء دراسة الكتاب أو بعد إتمامه.

وقد اعتمدت في جمع هذه القواعد على نسخة الكترونية كاملة من الكتاب موجودة على برنامج المكتبة الشاملة، فاستخلصت منها كل القواعد، ثم قابلتها من أولها إلى أخرها على أفضل الطبعات الحديثة الورقية للكتاب، وهذا بيان لها:

- طبعة الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر – القاهرة.

وكتب عليها: (الناشر الوحيد للطبعة الشرعية) فاستفدت منها بتعديل بعض الأخطاء التي وجدتها في نسخة الشاملة.

ثم قابلتها بعد ذلك على طبعة:

- مؤسسة الرسالة ناشرون. بضبط وتعليق: محمد مِرابي.

وقد استفدت منها كثيرا لعمله المتميز في الضبط الحرفي للقواعد.

([1]) تنويه: لم تكن (مرحلة المتوسطة) موجودة في السابق بالمدارس المصرية كما هي اليوم، وكانت المراحل: تبدأ بالابتدائية ثم بعدها مباشرة مرحلة الثانوية.

وجميع هذه الطبعات المذكورة تستحق الاقتناء؛ فطبعة (الدار المصرية السعودية) اعتنت بتمارين الكتاب وأضيف فيها دليلا للإجابات على هذه التمارين كاملة لجميع دروس الكتاب.. وهذا يهم الطالب، خاصة المبتدئ.

وطبعة (مؤسسة الرسالة ناشرون) فاقتها في إعراب الأمثلة في الحاشية، وشرح ما أُبهم وما أُجمل لبعض القواعد النحوية وذلك بالرجوع إلى أهم كتب هذا الفن الخاصة بهذه المرحلة، إضافة إلى الضبط الحرفي للقواعد والأمثلة والضروري من الشرح، وكذا قيام المحقق –جزاه الله خيرا– بتشجير جل مباحث الكتاب ليسهل على القارئ تصور الدرس المقرر بشكل إجمالي.

وجميع قواعد الكتاب مجموعة:

(٤٢١) قاعدة، مقسمة كالتالي:

مرحلة الابتدائية = (١٨١) قاعدة.

مرحلة الثانوية = (٢٤٠) قاعدة.

ولدراسة هذه القواعد ومعرفة شرحها: يُرجع للكتاب الأصل بطبعتيه المذكورة في الأعلى أو غيرها من الطبعات التي خدمت الكتاب.

وهناك شروح صوتية ومرئية كثيرة مبثوثة في شبكة الإنترنت لهذا الكتاب المبارك.

ثم أرفقت بعد انتهاء قواعد كتاب (النحو الواضح)، القواعد التالية:

- ((مئة قاعدة في النحو)).

- و ((خمسون قاعدة في الصرف)).

لـ/ أ. د. عبدالعزيز الحربي–أستاذ التفسير والقراءات بجامعة أم القرى، والرئيس المؤسس لمجمع اللغة العربية بمكة–.

وكان قد جمعها ودونها –حفظه الله– على طريقة القواعد الفقهية أو قريب منها بجمل مختصرة ليضبط بها المتعلم فروع المسائل ونظائرها وحكمها ولتيسّر له المعرفة على طريقة أثبت ومنهج أقوم في علمي النحو والصرف.. فرأيت أهمية إرفاقها لفائدتها لطالب العلم.

والله أسأل أن ينفع بهذا الجمع، وأن يبارك فيه، وأن يكتب له القبول عنده.

والحمد لله رب العالمين

الجامع/

أبو زارع المدني

AbuZare@hotmail.com

https://twitter.com/AbuZare

قواعد كتاب

(النحو الواضح)

المرحلة الابتدائية

الجزء الأول:

الجملة المفيدة:

القواعد:

١- التركيب الذي يفيد فائدة تامة يسمى جملة مفيدة، ويسمى أيضا كلاما.

٢- الجملة المفيدة قد تتركب من كلمتين، وقد تتركب من أكثر، وكل كلمة فيها تعد جزءا منها.

أجزاء الجملة

القواعد:

٣- الكلمة ثلاثة أنواع: اسْمٌ، وفعلٌ، وحرف.

أ- فالاسم: كل لفظ يسمى به إنسان، أو حيوان، أو نبات، أو جماد، أو أي شيء آخر.

ب- والفعل: كل لفظ يدل على حصول عمل في زمن خاص.

ج- والحرف: كل لفظ لا يظهر معناه كاملا إلا مع غيره.

تقسيمُ الفعلِ باعتبارِ زَمَنِهِ

١- الْفعْلُ الماضي

القواعد:

٤- الْفِعْلُ الْماضي: هُوَ كلُّ فعْلٍ يدُلُّ على حصول عمل في الزمن الماضي.

٢- الْفعْلُ الْمُضارِعُ

القواعد:

٥- الفْعِلُ الْمُضارِعُ: هوَ كلُّ فعْلٍ يدُلُّ على حصول عمل في الزمن الحاضر أَو المُسْتَقبَلِ، وَلا بد أن يكون مَبْدُوءاً بحرفٍ منْ أَحرف المُضَارَعةِ، وهي الْهمزَةُ والنُّونُ والْياءُ وَالتَّاءُ.

٣- فعلُ الأَمرِ

القواعد:

٦- فِعلُ الأَمْر: هُوَ كلُّ فِعلٍ يُطلَبُ بهِ حُصُول شَيءٍ في الزمن المستقبل.

الفاعل

القواعد:

٧- الفاعل: اسم مرفوع تَقَدَّمَهُ فعل، ودل على الذي فعل الفعل.

المفعول به

القواعد:

٨- المفعول به: اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل.

الْمُوازَنَةُ بين الْفاعِلِ والْمَفْعُولِ بِهِ

عَرفْنا مما مَضى ما يأْتي:

١- أَنَّ كلَّ فاعِلٍ وكلَّ مَفْعُولٍ بِهِ اسْمٌ.

٢- أَنَّ الْفاعِلَ هوَ الذي صَدَرَ عَنْهُ الْفِعْلُ.

٣- أَنَّ الْمفْعُولَ بِهِ هُوَ الَّذِي وقع عليه الفعل.

٤- أَنَّ الْفَاعِلَ آخِرُهُ مرفوع.

٥- أن المفعول به آخِرُهُ مَنْصُوبٌ.

المبتدأ والخبر

القواعد:

٩- المبتدأ: اسم مرفوع في أول الجملة.

١٠- الخبر: اسم مرفوع يُكوّنُ مع المبتدإ جملة مفيدة.

الجملة الفعلية

القواعد:

١١- كل جملة تتركب من فِعْلٍ وفاعلٍ تسمى جملة فعلية.

الجملة الاسمية

القواعد:

١٢- كل جملة تتركب من مبتدإ وخبر تسمى جملة اسمية.

نصبُ الفعل المضارع

القواعد:

١٣- يُنصب الفعل المضارع متى سبقه أحد النواصب الأربعة، وهي:

(أن، لن، إذن، كي).

جزْمُ الفعلِ المضارِعِ

القواعد:

١٤- يجزم الفعل المضارع إذا سبقه حرف جازم كالحروف الآتية، وهي:

(لم)، و (لا الناهية)، و (إنْ).

١٥- (لم)، و (لا الناهية) تجزمان فعلاً مضارعاً واحدا. والحرف الأول ينفي حصول الفعل في الماضي، والثاني ينهى عن عمل الفعل.

١٦- (إنْ)، تجزم فعلين، وتفيد أن حصول الفعل الأول شرط في حصول الفعل الثاني.

رفع الفعل المضارِعِ

القواعد:

١٧- يُرْفَعُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إذا لم تسبقه أداة من أدوات النصب أو الجزم.

كان وأخواتها

القواعد:

١٨- تدخل كان على المبتدإ والخبر، فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها.

١٩- مثل كان فيما تقدم: (صار، وليس، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات) وتسمى هذه الأفعال أخوات كان.

٢٠- لكل فعل من هذه الأفعال مضارعٌ وأمرٌ يعملان عمل الماضي، إلا (ليس) فلا يأتي منها مضارعٌ ولا أمرٌ.

إنَّ وأخواتها

القواعد:

٢١- إن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل، تدخل على المبتدإ والخبر، فَتَنصِبُ المبتدأَ ويُسَمَّى اسمَها، وَتَرْفَعُ الخَبَر ويسمى خبرها.

جرُّ الاسم

القواعد:

٢٢- يُجَرُّ الاسم إذا سبقه حرف من حروف الجر الآتية، وهي:

من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام.

النعت

القواعد:

٢٣- النعت: لفظ يدل على صفة في اسم قبله، ويسمى الاسمُ الموصوفُ منعوتًا.

٢٤- النعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وجره.

قواعد كتاب

(النحو الواضح)

المرحلة الابتدائية

الجزء الثاني:

تقسيمُ الفعلِ إلى صحيحِ الآخر ومعتلِ الآخر

القواعد:

٢٥- الفعل المعتل الآخر: هو ما كان آخره أَلفاً أَوْ واوا أو ياء، وتُسَمَّى هذه الأَحرفُ الثلاثة بأحرف العلة.

٢٦- الفعل الصحيح الأخر: هو ما لم يكن آخره حرفا مِنْ أحْرُفِ الْعِلَّةِ الثلاثة.

المبني والمعرب

القواعد:

٢٧- الكلمات تنقسم قسمين: ما يثبت آخره على حال واحدة في جميع التراكيب، ويسمى مبنيا؛ وما يتغير آخره ويسمى معربا.

٢٨- الحروف كلها مبنية، وكذلك جميع الأفعال الماضية، وجميع أفعال الأمر.

أنواع البناء

القواعد:

٢٩- الأحوال التي تُلازم أواخر الكلمات المبنية أربعٌ، وهي:

السكون والفتح والضم والكسر، وتسمى أنواع البناء.

٣٠- الكلمات التي يُلازم أواخرها السكون أو الفتح أو الضم أو الكسر، يقال: إنها مبنية على السكون أو الفتح أو الضم أو الكسر.

أنواع الإعراب

القواعد:

٣١- الأحوال التي تعتري أواخر الكلمات المعربة أربع، وهي:

الرفع والنصب والجر والجزم، وتسمى أنواع الإعراب.

٣٢- علامات الإعراب الأصلية أربع وهي:

الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وينوب عنها علامات أخرى تذكر في مواضعها.

٣٣- الرفع والنصب يشتركان في الأسماء والأفعال، والجر يختص بالأسماء، كما يختص الجزم بالأفعال.

أَحوال بناءِ الفعلِ الماضي

القواعد:

٣٤- الفعل الْمَاضِي يُبْنَى عَلَى الفتح إلا إذا اتصلت به واو الجماعة، فيُبنى على الضم، أو اتَّصَلَتْ بِهِ التاء المتحركة، أو نون النسوة، أو (نا) الدالة على الفاعل، فيُبنى على السكون.

أَحوال بناءِ الأَمر

القواعد:

٣٥- يُبنى فعل الأمر على السكون إذا كانَ صحيحَ الآخِرِ ولم يَتَّصِلْ بِهِ شيء، وكذلك إذا اتصلت به نون النسوة.

ويُبنى على الْفَتْحِ إِذَا اتصلت به نون التوكيد.

ويُبنى على حذف حرف العلة إذا كانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ.

ويُبنى على حذف النون إذا اتصلت به أَلِفُ اثْنَيْنِ أَوْ واوُ جَمَاعَةٍ أَوْ ياء مخاطبة.

أَحوالُ بناءِ المضارِعِ

القواعد:

٣٦- يُبنى الفعل المضارع على الفتح إن اتصلت به نون التوكيد، ويُبنى على السكون إن اتصلت به نون النسوة، ويُعربُ فيما عدا ذلك.

الإعراب المحلي

القواعد:

٣٧- إذا وقعت كلمة مبنية في موضع من مواضع الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، لا يَتَغيَّرُ آخرها، ويقال: إنها في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب موضعها في الجملة.

الفصل المضارعُ المعتل الآخر وأحوال إعرابه

القواعد:

٣٨- الفعلُ المضارعُ المعتل الآخر يُرفعُ بضمة مقدرة على الألف والواو والياء.

ويُنصبُ بفتحة مقدرة على الألف، وظَاهرةٍ على الواو والياء.

ويُجزمُ بحذف الآخِر.

الاسمُ المعتلُ الآخرِ

١- المقصور وأَحوالُ إِعرابه

القواعد:

٣٩- الْمقْصُورُ هُوَ كُلُّ اسم معربٍ آخرهُ أَلِفٌ لازِمَةٌ.

٤٠- تُقَدَّرُ عَلَى آخِرِ الْمَقْصُورِ حَرَكات الإِعْرَابِ الثَّلاثُ.

٢- المنقوص وأَحوال إِعرابه

القواعد:

٤١- الْمَنْقُوصُ هُوَ كُلُّ اسْم مُعْرَبٍ آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قَبْلَها.

٤٢- تُقَدَّرُ الضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ عَلَى آخر المنقُوصِ في حَالتِي الرَّفْع وَالْجَرّ، أَما النَّصْبُ فَيَكُونُ بِفَتْحَةٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى الآخِرِ.

نصبُ المضارع بـ (أَن) المضمرة

١- بعد لام التَّعْلِيل

القواعد:

٤٣- يُنصبُ الفعل المضارع بِـ (أَنْ) مُضْمَرةً جَوَازاً بعد لام التعليل.

٢- بعد لام الجُحُود

القواعد:

٤٤- يُنصبُ الفعلُ المضارعُ بـ (أن) مضمرةً وجوبًا بعد لام الجحود.

٣- بعدَ (أَو)

القواعد:

٤٥- يُنصبُ المضارع بـ (أن) مضمرةً وجوبًا بعد (أَوْ) الَّتِي بمعْنَى (إِلَى) أَوْ (إِلاَّ).

٤- بعدَ (حتى)

القواعد:

٤٦- يُنصبُ المضارعُ بـ (أن) مُضمرةً وجوبًا بعد (حتى).

٥- بعد فاء السببية

القواعد:

٤٧- يُنصبُ المضارعُ بـ (أن) مضمرةً وجوبًا بعد فَاءِ السَّبَبِيَّة الْمَسْبُوقَةِ بنفي أو طَلَبٍ.

٦- بعد واو المعية

القواعد:

٤٨- يُنصبُ المضارع بـ (أن) مُضمرةً وجوبًا بعد وَاوِ الْمَعِيَّةِ الْمَسْبُوقَةِ بِنَفْي أَوْ طَلَبٍ.

جوازمُ الفعلِ المضارعِ

١- الأدوات التي تجزم فِعْلاً واحداً

القواعد:

٤٩- مِنَ الأَدَوَاتِ الَّتِي تَجْزِمُ فِعْلاً مُضَارِعاً وَاحِداً، (لَمَّا)، وَ (لاَمُ الأَمْرِ)، وَالأُولى تُفِيدُ النَّفْيَ كَ (لَمْ)، غَيْرَ أن النفي بها يستمر إلى زمن التَّكلُّم، والثَّانِيَةُ تَجْعَلُ المُضَارِعَ مُفِيداً لِلأَمْرِ.

٢- الأدوات التي تجزم فِعْلَين

القواعد:

٥٠- الأدوات التي تجزم فِعْلَيْن: اثْنَتَا عَشْرَةَ أداة:

(إن) و (إذما) وَهُما حَرْفَانِ.

و (مَنْ) وَ (مَا) وَ (مهْمَا) وَ (مَتَى) و(أيان) و (أين) وَ (أَنَّى) وَ (حَيْثُمَا) وَ (كَيْفَمَا) وَ (أَيٌّ) وَجَمِيعُهَا أَسْمَاءٌ.

الأفعالُ الخمسةُ وإعرابُها

القواعد:

٥١- الأفعال الخمسة هي كل مضارع اتصلت به ألِفُ اثْنَيْنِ، أوْ واوُ جَمَاعَةٍ، أوْ ياء مخاطبة.

٥٢- الأفعال الخمسة تُرفعُ بثبوت النون، وتُنصبُ وتُجزمُ بحذفها.

تقسيم الاسم إلى مُفْرَدٍ ومُثَنًّى وَجَمعٍ

القواعد:

٥٣- الاسم ينقسم ثلاثة أقسام: مُفْرَدٍ، ومُثَنًّى، وَجَمعٍ.

فالمفرد: ما دل على شيء واحد.

والمثنى: ما دل على شيئين اثنين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره.

والجمع: ما دل على أكثر من اثنين.

تقسيم الجمع

القواعد:

٥٤- ينقسم الجمع ثلاثة أقسام: جمع تكسير، وجمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم.

أ- فجمع التكسير: ما دل على أكثر من اثنين بتغير صورة مفرده.

ب- وجمع المذكر السالم: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره.

ج- وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر من اثنتين بِزِيادَةِ أَلِفٍ وتاءٍ في آخِرِهِ.

١- إعراب المثنى

القواعد:

٥٥- يُرفعُ المثنى بالألف، ويُنصبُ، ويُجرُّ بالياء.

٢- إعراب جمع المذكر السالم

القواعد:

٥٦- جمع المذكر السالم يُرفع بالواو، ويُنصبُ، ويُجرُ بالياء.

٣- إعراب جمع المؤنث السالم

القواعد:

٥٧- جَمعُ المؤنث السالم يُرفع بالضمة، ويُنصبُ ويُجرُ بالكسرة.

المضاف والمضاف إليه

القواعد:

٥٨- المضاف: اسم نُسبَ إلى اسم بعده، فَتَعَرَّفَ بسبب هذه النسبة أو تَخَصَّصَ.

٥٩- المضاف يُحذفُ تنوينهُ عند الإضافة إذا كان منوناً قبلها. وتُحذفُ نونه إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالما.

٦٠- المُضافُ إليه: اسم يأتي بعد المضاف، وهو مجرور.

الأَسماءُ الخمسةُ وإِعْرابُها

القواعد:

٦١- الأسماء الخمسة هي: أب، وأخ، وحم، وفو، وذو.

٦٢- الأسماء الخمسة تُرفعُ بالواو، وتُنصبُ بالألف، وتُجرُّ بالياء، ويُشترطُ في إعرابها هذا الإعرابَ أن تكون مُضافةً لغير ياءِ المتكلِّم.

علاماتُ التأْنِيثِ في الأفعال

القواعد:

٦٣- إذا كان الفاعل مؤنثا كان الفعل مؤنثا.

٦٤- علامة التأنيث في الفعل الماضي تاءٌ ساكنةٌ في آخره.

٦٥- علامة التأنيث في الفعل المضارع تاءٌ متحركةٌ في أوله.

علاماتُ التأْنِيثِ في الأسماء

القواعد:

٦٦- علاماتُ تأنيثِ الأسماءِ ثلاثٌ تتصل بآخر الأسماء، وهي:

تاء متحركة، أو ألف مقصورة، أو ألف ممدودة.

٦٧- قد يكونُ الاسمُ المؤنثُ خَالياً مِنْ عَلامةِ التأنيث.

النكرة والمعرفة

القواعد:

٦٨- النَّكِرَة: اسْمٌ يدل على شيء غَيْرِ مُعَّينٍ.

٦٩- الْمَعْرِفَةُ: اسْمٌ يَدُلُّ على شيء معين.

العَلَم

القواعد:

٧٠- العلم: اسم معرفة سمي به شخص أو مكان أو حيوان أو أي شيء آخر.

المُعرَّف بالألف واللام

القواعد:

٧١- إذا دخلت الألف واللام على اسم نكرة جعلته معرفة.

الضمير

القواعد:

٧٢- الضمير اسم، معرفة يدل على المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب.

١- الضمير المنفصل

القواعد:

٧٣- الضمير المنفصل: ما يمكن النطق به وحده من غير أن يتصل بكلمة أخرى.

٧٤- الضمائر المنفصلة الخاصة بالرفع هي:

أنا: للمتكلم.

نحن: للمتكلمين.

أنتَ: للمخاطب.

أنتِ: للمخاطبة.

أنتما: للمخاطبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ.

أنتم: للمخاطبِينَ.

أنتن: للمخاطبات.

هو: للغائب.

هي: للغائبة.

هم: للغائبِيْنَ.

هن: للغائبات.

هما: للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ.

٧٥- الضمائر المنفصلة الخاصة بالنصب هي:

إياي: للمتكلم.

إيانا: للمتكلمين.

إياكَ: للمخاطب.

إياكِ: للمخاطبة.

إياكما: للمخاطبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ.

إياكم: للمخاطبِيْنَ.

إياكن: للمخاطبات.

إياه: للغائب.

إياها: للغائبة.

إياهما: للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ.

إياهم: للغائبِيْنَ.

إياهن: للغائبات.

٢- الضمير المتصل

القواعد:

٧٦- الضمير المتصل هو الذي لا يُنطقُ به وحده، ويتصل دائما بكلمة أخرى.

٧٧- الضمائر المتصلة بالأفعال -وهي خاصة بالرفع- هي:

التاء وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة.

٧٨- ياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب إذا اتصلت بالأفعال كانت في محل نصب، وإذا اتصلت بالأسماء أو حروف الجر كانت في محل جر.

٧٩- الضمير (نا) يكون مرة في محل رفع، ومرة في محل نصب، ومرة في محل جر.

٣- الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ

القواعد:

٨٠- الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ: هو ضميرٌ اتصل بالفعل من غير أن يَظْهَرَ في اللفظ.

٨١- الضمير المستتر في الفعل الماضي تقديره (هو) أو (هي).

٨٢- الضمير المستتر في المضارع يختلف تقديره باختلاف حروف المضارعة.

٨٣- الضمير المستتر في فعل الأمر تقديره (أنت) دائما.

الاسمِ الْمَوْصُولِ

القواعد:

٨٤- الاسم الموصول: اسمٌ معرفةٌ يتعين المقصود منه بجملة بعده تسمى صلة.

٨٥- يجب أن تشتمل الصلة على ضمير يعود على الموصول يسمى عائدا.

٨٦- الأسماء الموصولة هي:

الذي: للمفرد المذكر.

التي: للمفردة المؤنثة.

اللذان: للمثنى المذكر.

اللتان: للمثنى المؤنث.

الذين: لجماعة الذكور.

اللاتي: لجماعة الإناث.

مَنْ: للعاقل مطلقا.

ما: لغير العاقل مُطْلَقاً.

اسم الإشارة

القواعد:

٨٧- أسماء الإشارة: أسماءٌ تدل على مُعَيَّنٍ مُشارٍ إليه.

٨٨- أسماء الإشارة هي:

ذا: للمفرد المذكر.

ذِه: للمفردة المؤنثة.

ذَانِ: للمثنى المذكر.

تانِ: للمثنى المؤنث.

أولاء: لجمع العقلاء من ذكور أو إناث.

٨٩- اسم الإشارة للمثنى المذكر أو المؤنث يُعاملُ معاملة المثنى، فيكون بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر.

نائب الفاعل

القواعد:

٩٠- نائب الفاعل: اسم مرفوع حل محل الفاعل بعد حذفه.

٩١- إذا أُسْنِدَ الفِعلُ إلى نائب الفاعل وكان ماضيا ضُم أوله وكُسر الحرف الذي قبل آخره، وإن كان مضارعا ضُم أوله وفُتح الحرف الذي قبل آخره، والفعل الذي يَحدثُ فيه هذا التغيير يسمى مبنيا لِلْمَجْهُولِ.

٩٢- إِذَا كانَ نائب الفاعل مؤنثا كان الفعل مؤنثا.

أَفْعالُ الاسْتِمْرارِ النَّاسِخَةُ و (ما دام)

القواعد:

٩٣- مثل (كان) في العمل ما زال، وما بَرِحَ، وما انْفَكَّ، وما فَتِئَ، وما دَامَ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها.

٩٤- ما زَالَ، وما بَرِحَ، وما انْفَكَّ، وما فَتِئَ، تُفيدُ استمرار اتصاف اسمها بخبرها، و(ما دام) تدل على بيان مدة ما قبلها.

٩٥- يجب أن تُسبقَ أفعال الاستمرار بأداة نفي وأن تُسبقَ (دَامَ) بـ (ما) الدالة على الزمان.

المفعُول المطلقِ

القواعد:

٩٦- المفعول المطلق: اسمٌ منصوبٌ موافقٌ للفعل في لفظه، ويجيء بعد الفعل لتأكيده، أو لبيان نوعِهِ، أَو عَدَدِهِ.

المفعول لأجله

القواعد:

٩٧- المفعول لأجله: اسمٌ منصوبٌ يبين سبب الفعل وعلة حصوله.

ظَرْفُ الزَّمَانِ، وظَرْفُ المكان

القواعد:

٩٨- ظرف الزمان: اسم منصوب يبين الزمن الذي حصل فيه الفعل.

٩٩- ظرف المكان: اسم منصوب يبين المكان الذي حصل فيه الفعل.

قواعد كتاب

(النحو الواضح)

المرحلة الابتدائية

الجزء الثالث:

المُبْتَدَأُ والخَبَرُ، وتطابُقُهما

القواعد:

١٠٠- الخبر يطابق المبتدأ في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

١٠١- إذا كان المبتدأ جمعا لغير عاقل يجوز الإخبار عنه بالجمع وبالمفرد المؤنث.

خبر المبتدإ حين يكون جملة، أو شبه جملة

القواعد:

١٠٢- كما يكون خبر المبتدإ مفردا يكون جملة فعلية، أو جملة اسمية، أو شبه جملة؛ أي: ظرفا أو جارا ومجرورا.

١٠٣- يجب أن تشتمل جملة الخبر على ضمير يربطها بالمبتدإ.

خَبَرُ النَّواسِخِ حِينَ يكون جملة، أو شبه جملة

القواعد:

١٠٤- خبر (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها كما يكون كل منهما مفردا يكون جملة فعلية، وجملة اسمية، وشبه جملة.

مَواضِعَ فَتْحِ هَمْزَةِ (إنَّ)

القواعد:

١٠٥- تُفتح همزة (إنَّ) إذا حلت هي واسمها وخبرها محل المصدر.

١٠٦- المصدر المكون من (أنَّ) واسمها وخبرها يسمى بالمصدر المؤول.

١٠٧- يكون المصدر المؤوَّل فاعلا، ومفعولا به، ونائب فاعل، ومجرورا بحرف جر.

المصدر المؤول من (أن) والفعل

القواعد:

١٠٨- (أن) حرفٌ مصدريٌّ يؤول هو والفعل الذي بعده بمصدر.

١٠٩- قد يكون المصدر المؤوَّل من (أن) والفعل فاعلا، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبرا، أو مفعولا به، أو مجرورا بحرف جر.

مَواضِعُ كَسْرِ هَمْزَةِ (إن)

القواعد:

١١٠- تكسر همزة (إن) إذا لم يمكن أن تؤول هي ومعمولاها بمصدر، ويجب ذلك في نحو ما يأتي:

أ- إذا وقعت في أول الكلام.

ب- إذا وَقَعَتْ بعد القول وما اشتُقَّ منه.

ج- إذَا وَقَعت في أَول جملة الصلة.

تقسيمُ الفعلِ إلى صحيح، ومعتل

القواعد:

١١١- الفعل الصحيح: هو ما كان كل حرف من حروفه الأصلية صحيحا، وهو أَنْوَاعٌ ثَلاَثَةٌ:

أ- السالم: ما كان خاليا من الهمز والتضعيف.

ب– المهموز: ما كان أحد حروفه الأصلية همزة.

ج– المضعف: ما كان حرفاه الثاني والثالث من جنس واحد.

١١٢– الفعل المعتل: هو ما كان بعض حروفه الأصلية مِنْ أَحْرُفِ الْعِلَّةِ، وهو أنواع خمسة:

أ– المثال: ما كان أوله حرف علة.

ب– الأجوف: ما كان وسطه حرف علة.

ج– الناقص: ما كان آخره حرف علة.

د– اللفيف المفروق: ما كان أوله وآخره حرفي علة.

هـ– اللفيف المقرون: ما كان وسطه وآخره حرفي علة.

ضمائر الرفع البارزة المتصلة بالأفعال

القواعد:

١١٣– ضمائر الرفع البارزة التي تتصل بالماضي هي:

(التاء)، و (نا)، و (ألف الاثنين)، و (واو الجماعة)، و (نون النسوة).

١١٤– ضمائر الرفع البارزة التي تتصل بالمضارع والأمر هي:

(ياء المخاطبة)، و (ألف الاثنين)، و (واو الجماعة)، و (نون النسوة).

إسناد الأفعال الصحيحة والمعتلة إلى الضمائر البارزة

١– إسناد السالم والمهموز والمثال إلى الضمائر

القواعد:

١١٥– إذا أُسْنِدَ السالم والمهموز والمثال إلى ضمائر الرفع البارزة لم يُحدث هذا الإسنادُ فيها تغييراً.

٢- إِسنادُ المضَعَّفِ والأجْوفِ إلى ضمائر الرفع البارِزَة

القواعد:

١١٦- إذا أُسْنِدَ الفِعلُ المضَعَّفُ إلى ضمير رفع متحرّك فُكَّ إدغامُهُ.

١١٧- إذا سَكَنَ آخرُ الفعلِ الأجوفِ حُذِفَ وَسَطُهُ.

٣- إِسْنادُ الماضِي النّاقِصِ إلى ضمائر الرفع البارِزَة

القواعد:

١١٨- إذا أسند الماضي الناقصُ إلى واو الجماعةِ، حُذِفَ حَرْفُ العلة، وبقيت الفتحة قبلَ الواو إذا كان المحذوف ألفا. وضم ما قبلها إذا لم يكن أَلفاً.

١١٩- إِذَا كَان آخر الماضي الناقص ياء، أو واوا، وأسند إلى غير الواو من الضمائر البارزة، فإنه لاَ يَحْدُثُ فِيهِ تَغييرٌ.

١٢٠- إِذَا كانَ آخر الماضي الناقص ألفا وأسند إلى غير الواوِ من ضمائرِ الرفع البارزة، فإن كان ثلاثيا ردت الألف إلى أصلها، وإن زاد على ثلاثة قُلبتِ الألف ياءً.

٤- إِسْنادُ المُضَارِعِ والأمرِ النَّاقِصَينِ إِلى ضَمائِرِ الرَّفْعِ البارِزَة

القواعد:

١٢١- المضارع الناقص الذي آخره أَلفٌ أَو ياء أو واو، إذا أسند إلى ياءِ المخاطَبَةِ، أَو واو الجماعة، حُذِفَ منه حرفُ العلةِ وَبَقِيَ فتح ما قبله إذا كان حرفُ العلةِ ألفاً.

١٢٢- المضارع الناقص الذي آخرهُ أَلفٌ، إذا أسند إلى ألف الاثنين، أو نون النسوة، قُلِبَت ألفه ياءً.

١٢٣- المضارعُ الناقصُ الذي آخرُهُ ياءٌ، أو واو، إذا أُسندَ إلى ألف الاثنين، أو نون النسوةِ، لم يَحْدُثْ فيه تغييرٌ.

المجرد والمزيد

١- مُجَرَّدُ الثلاثيِّ وَمَزِيدُهُ

القواعد:

١٢٤- الْفِعْلُ المجَرَّدُ: مَا كانت جميعُ حروفهِ أصليّة.

١٢٥- الْفِعْلُ المَزِيدُ: ما زِيدَ فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

١٢٦- الثلاثيُّ يَكُون مزِيداً فيه حرف، أو حرفان، أو ثلاثةُ أَحْرُفٍ.

٢- مُجَرَّدُ الرُّباعي وَمَزِيدُهُ

القواعد:

١٢٧- مَزِيدُ الرُّباعيُّ تكوُنُ زيادَتُه حرفاً، أو حرفين.

همزتا الوَصْلِ والقَطْع

القواعد:

١٢٨- همزة الوصل همزةٌ تزاد في أول الكلمة ليُتَوصلَ بها إلى النطق بالساكن، وهي تثبت في بدء الكلام وتسقط في دَرْجِه، وتكون في الماضي الخماسي، والسداسي، وأمرهما ومصدرهما، وأمر الثلاثي.

١٢٩- همزة القطع تَثبُتُ في بدء الكلام ودَرْجِهِ؛ كهمزة الماضي الرباعي وأمره ومصدره، وهمزات الأسماء والحروف ما عدا بعض الأسماء و (أل).

الفعلُ اللاَّزِمُ والفعلُ المتعدي

القواعد:

١٣٠- الفعل ينقسم قسمين: لازم ومتعد.

١٣١- الفعل اللازم: هو ما لا ينصب المفعول به، والفعل المتعدي: هو الذي ينصبه.

أقسام الْمُتعدِّي

القواعد:

١٣٢- يَنْقَسِم الفعلُ المتَعدِّي أَرْبَعَة أقسام:

أ- ما يَنْصِبُ مفعولاً به واحداً.

ب- ما يَنْصِبُ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو (ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ، وزَعَمَ، وَجَعَلَ، وعَدَّ، وحَجَا، وهَبْ)، وجميعُها تُفيد الشَّكَّ مَعَ مَيْلٍ إلى الرُّجْحَان.

و (رَأَى، وعَلِمَ، وَوَجَدَ، وأَلْفَى، ودَرَى، وتعلَّم)، وتُفيد، اليَقِينَ.

و (رَدَّ، وتَرَكَ، وتَخِذَ، واتَّخَذَ، وجَعَل، ووَهَبَ)، وهذه تُفيد تحويلَ الشَّيْءِ مِنْ حال إلى حال.

ج- ما يَنْصِبُ مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، وهو كثير؛ ومنه:

(أَعْطَى. وسَأَل. وكَسَا).

د- ما يَنْصِبُ ثَلاثَةَ مفاعيلَ، وهو: (أَرَى، وأَعْلَمَ، وأَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وأخبرَ، وخَبَّرَ. وحدَّثَ).

تَعدِيةُ الفِعلِ بالهَمْزِ والتضعيف

القواعد:

١٣٣- إذا زيد في أول الفعل الثُّلاثِي هَمْزَةٌ أو ضُعِّف ثانيه، تعدَّى لواحد إِنْ كان لازماً، وتعدَّى لاثنين إن كان أصْله متعديا لواحد.

اسْم الفاعِل

القواعد:

١٣٤- اسْمُ الفاعل: اسم مصوغ للدلالة على ما فعل الفعل، وهو من الثلاثي على صورة (فاعِل)، ومِنْ غيْرِ الثلاثي على صورة مُضارِعِهِ بإِبْدالِ حَرْفِ الْمُضارَعةِ مِيماً مَضمُومةً وكسر ما قبل الآخر.

اسم المفعول

القواعد:

١٣٥- اسمُ الْمَفْعُولِ: اسم مصوغ للدلالة على ما وقع عليه فعل الفاعل، وهو من الثلاثي على صورة (مَفْعولٍ)، ومِنْ غير الثلاثي على صورة اسم الفاعل مع فتح ما قبل الآخر.

المستثنى

١- المُسْتَثْنَى بـ (إِلاَّ)

القواعد:

١٣٦- يُسَمَّى الاسمُ الذي يَقَعُ بعد (إِلاَّ) مُسْتَثْنَى، ويُسَمَّى الاسم الذي يجيء قبلها وَيَشْتَمِلُ في المعنى عَلَى ما بَعْدَهَا مُسْتَثْنَى مِنْهُ.

١٣٧- المُسْتَثْنَى بـ (إِلا) اسْمٌ يُذْكَرُ بَعْدَهَا مُخَالفًا في الحكم لِمَا قبلها.

حكمُ المُسْتَثْنَى بـ (إِلاَّ)

القواعد:

١٣٨- إذا كان المستثنى منه مذكورا وكان الكلامُ مُثْبَتاً، وَجَبَ نَصْبُ المستثنى بـ (إِلاَّ).

١٣٩- إذا كان المستثنى منه مذكورا وكان الكلامُ مَنْفِيّاً، جاز في المستثنى بـ (إِلاَّ) أن يُنصب على الاستِثْنَاء، وأن يَتْبَعَ المستثنى مِنْهُ في إعرابه.

١٤٠- إذا كان المستثنى منه محذوفا، أُعْرِبَ المُسْتَثْنَى عَلَى حسب ما يقتضيه مَوْضِعُه في التركيبِ كما لو كانت (إلا) غير موجودة.

٢- المُسْتَثْنَى بـ (غيرِ) و (سِوَى)

القواعد:

١٤١- يُسْتَثْنَى بِـ (غَيْر) و (سِوى) فَيُجَرُّ الاسمُ الذي بَعْدَهما بالإِضافة، ويَثْبُتُ لهما من أنواعِ الإعراب ما ثَبَتَ للاسمِ الذي بعدَ (إلا).

٣- المُسْتَثْنَى بِـ (خَلاَ) وَ (عَدَا) وَ (حَاشَا)

القواعد:

١٤٢- يُسْتَثْنَى بِـ (خلا، وعَدَا، وحَاشَا) فيُنْصَبُ الاسمُ بعدها مفعولا به عَلَى أَنها أفعالٌ، أو يُجَرُّ عَلَى أَنَّها أحرفُ جرٍّ، فإِنْ سَبَقَتْ (ما) (خَلاَ) أَوْ (عَدَا) وجب النصب.

الحال

القواعد:

١٤٣- الحال: اسم منصوب يبين هيئة الفاعل أو المفعول به حينَ وقوع الفعل، ويسمى كل من الفاعل أو المفعول به صاحبَ الحال.

أَنْواعُ الحَال

القواعد:

١٤٤- تجيء الحالُ اسْماً مُفْرَداً، وجُمْلةً اسْمِيَّةً، وجُمْلةً فِعْليَّةً، وظَرْفاً، وجاراً ومجروراً.

١٤٥- إذا وقَعَتِ الحالُ جُمْلةً فلا بُدَّ لها مِنْ رابط يربطها بصاحب الحالِ، وهو إِمَّا الوَاوُ فَقَطْ، وإِمَّا الضَّميرُ فَقَطْ، وإِمَّا هما معا.

التمييز

القواعد:

١٤٦- التَّمْييزُ: اسْمٌ يُذْكَرُ لِبَيَانِ المُرَادِ مِنْ اسْمٍ سابقٍ يَصْلُح لأَن تُراد بِهِ أشْياءٌ كَثيرةٌ.

١٤٧- الْمُمَيزُ قِسْمانَ: مَلْفُوظٌ ومَلْحُوظٌ.

فالأَوَّلُ: ما يُلْفَظُ به في الجملةِ؛ كأَسْمَاءِ الوزن، والكَيل، والمِسَاحَةِ، والعَدَدِ.

والثاني: ما يُفْهَمُ من الجملةِ من غير أن يُذْكَرَ فيها.

حُكْمُ التَمْيِيزِ

١- حُكْمُ تَمْيِيزِ الوَزْنِ والْكَيْلِ والْمِسَاحَةِ

القواعد:

١٤٨- يَجُوزُ في تَمْيِيزِ الوزن والكيلِ والمساحة أَنْ يُنَصَبَ، وأَنْ يُجَرَّ بالإِضَافةِ أَوْ بِـ (مِنْ).

٢- حُكْمُ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ

القواعد:

١٤٩- تَمْيِيزُ العَدَد يَجِبُ جَرُّهُ جَمْعاً مَعَ الثلاثةِ والعشَرَةِ وما بينهما، ونَصْبُهُ مُفْرداً مع أَحَدَ عشر وتِسْعَةٍ وتِسْعينَ وما بينهما، وجَرُّهُ مفرداً مع المئةِ والألفِ.

٣- حُكْمُ التَّمْيِيزِ إِذَا كان المميز ملحوظا

القواعد:

١٥٠- يُنْصَبُ التَّمْيِيزُ إِذَا كان المميز ملحوظا.

المنادى

القواعد:

١٥١- المنادى: اسم يذكر بعد (يا) أو إحدى أخواتها طلبا لإقبال مدلوله.

١٥٢- يُنصب المنادى إذا كان مُضافاً، أوْ شَبيهاً بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة.

ويُبنى على ما يُرْفَعُ بهِ إِذَا كان نكرة مقصودة، أو علما مفردا، والمراد بالمفرد هنا: ما ليس مُضَافاً وَلاَ شَبِيهاً بالمضاف.

الممنوع من الصرف

١- العَلَمُ الْمَمْنُوع مِنَ الصَّرْفِ

القواعد:

١٥٣- يُمْنَعُ العَلَمُ من الصّرْفِ -أي: التَّنْوِين-، ويُجرُ بالفتحة نيابة عن الكسرة:

أ- إذا كان مؤنثا.

ب- إذا كان أَعْجَمِيّاً.

ج- إِذَا كان مُرَكَّباً تَرْكِيباً مَزْجِيّاً.

د- إِذَا كان مَزيداً فيه أَلِفٌ ونونٌ.

هـ- إذا كان على وَزْنِ الفْعلِ.

و- إذا كان مذكرا ثُلاثيّاً مَضْمُومَ الأولِ مفتوحَ الثاني.

٢- الصِّفَةُ الْمَمْنُوعةُ مِنَ الصَّرْفِ

القواعد:

١٥٤- تُمْنَعُ الصفة من الصَّرْفِ وتُجَرُّ بالفَتْحَةِ نيابة عن الكسرة:

أ- إذا كانت على وزن (فَعْلان).

ب- إذا كانت على وزن (أفْعَل).

ج- في أُحَادَ ومَوْحَدَ إلى عُشَارَ ومَعْشَرَ، وفي كلمةِ (أُخَرَ).

٣- الممنوع من الصرف لصيغةِ مُنْتَهَى الجموعِ أو ألف التأنيث

القواعد:

١٥٥- يُمْنَعُ الاسم من الصَّرْفِ ويُجَرُّ بالفتحةِ نيابة عن الكسرة:

أ- إذا كان على صيغة منتهى الجُمُوعِ.

ب- إِذَا كَان مختوماً بأَلفِ التأنيثِ الممدودِةِ.

ج- إذا كان مختوما بألف التأنيث المقصورة.

٤- جَرُّ الممنوعِ مِنَ الصرف بالكسرة

القواعد:

١٥٦- يُجَرُّ المَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ بالكسرةِ إِذَا كان مضافا أو به (أل).

النعت الحقيقي والسببي

القواعد:

١٥٧- النعت نوعان: حقيقي وسببي، فالحقيقي: ما دل على صفة في نفس متبوعه، والسببي: ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع.

١- مطابقةُ النعتِ للمنعوت

القواعد:

١٥٨- النَّعْتُ بِنَوعَيْهِ يَتْبَعُ منعوتَهُ في رفعه ونصبه وجَرِّه، وفي تَعْريفه وتَنكِيرِه.

١٥٩- النعتُ الْحَقِيقيُّ يَتْبَعُ منعوتَه فوقَ ما تَقَدَّمَ في إفراده وتثنيته وجمعه، وفي تذكيره وتأنيثه.

١٦٠- النَّعْتُ السَّبَبِيُّ يكون مُفْرداً، ويُراعَى في تذكيره وتأنيثهِ ما بَعْدَهُ.

٢- النعتُ حينَ يكونُ جملة

القواعد:

١٦١- الجُمَلُ بَعْدَ النَّكِرَاتِ صِفاتٌ، وبَعْدَ المعارف أحوال.

التوكيد

القواعد:

١٦٢- التوكيد: تابعٌ يُذْكَرُ في الكلام لدفع ما قد يَتَوَهَّمُهُ السامعُ مما ليس مقصودا، وهو نوعان: معنوي ولفظي.

١٦٣- التوكيد المعنوي يكون بألفاظ هي: النَّفْسُ، والعين، وكُلٌ، وجَميعٌ، وكِلا، وكِلتا؛ ويجب أن يتصل كلٌ منها بضمير يطابق المؤكد.

١٦٤- التوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ اسما أو فعلا، أو حرفا، أو جملة.

توكيدُ الضميرُ المتصلُ والمستتر

القواعد:

١٦٥- الضَّمائرُ المتَّصِلَةُ والمُسْتَتِرَة تُؤَكِّدُ توكيدا لفظيا بضمائر الرفع المُنْفَصِلَةِ.

١٦٦- لا تُؤكدُ ضمائرُ الرَّفع المتصلة والمستَتِرةُ بالنفْسِ والعين إلا بعد توكيدها بضمائر الرفع المنفصلة.

العطف

القواعد:

١٦٧- العطف: تابعٌ يَتَوَسَّطَ بَيْنَه وبَين متبوعه أحدُ هذه الحروف وهي:

الواو، والفاء، وثُمَّ، وأوْ، وأَمْ، ولا، وبَلْ، ولَكِنْ، وحَتَّى.

معاني حروفِ العطف

القواعد:

١٦٨- حُروفُ العَطْفِ تِسْعَةٌ، الواوُ وهي لِمُطْلَقِ الجمعِ، والفاءُ للترتيب مَعَ التَّعْقِيبِ، وثُمَّ للترتيب مَعَ التراخِي، وأَوْ للشَّكِّ أَوِ التَّخْيير، وأَمْ لطلبِ التَّعيين، ولا للنَّفْي، وبَل للإضْرَابِ، ولكِنْ للاسْتِدْرَاكِ، وحتَّى للغَايةِ.

واوُ العطفِ، وواوُ المعِيَّةِ، والفرق بينهما

القواعد:

١٦٩- وَاوُ العطفِ تفيد اشتراك ما قبلها وما بعدها في نسبة الحكم إِليهما، والاسْمُ بَعْدَها يكُونُ تابعاً لما قبله في إعرابه.

١٧٠- وَاوُ المعِيَّةِ لا تفيد اشتراك ما قبلها وما بعدها في الحكم بل تدلُّ عَلَى المصاحَبَةِ، والاسْمُ بعدَهَا يكون منصوبا دائما على أنه مفعول مَعَهُ.

١٧١- تَتَعَيَّنُ الواوُ لِلمعِيَّةِ إذا كان هناك مانِعٌ من العَطْفِ.

١٧٢- تَتَعَيَّنُ الواوُ للعَطْفِ بعدَ ما لاَ يَتأَتى وُقُوعُهُ إلا من متعدد.

١٧٣- إِذَا صَحَّ العطْفُ، ولم يَجِبْ، جازَ أنْ تكونَ الواوُ للعطْفِ، وأنْ تكُونَ للمعية.

البدل

القواعد:

١٧٤- البدل: تابعٌ ممهدٌ له بذكر اسمٍ قبله غير مقصود لذاته، وهو أنواع:
بدلٌ مطابق، وبدلُ بعضٍ من كلٍّ، وبدلُ اشتمال.

١٧٥- يجب في بَدَلِ البعض، والاشتمالِ أن يتصل كلٌّ منهما بضميرٍ يعود على المبدل منه.

أدواتُ الاستفهامِ والجواب

١- الهمزة و (هل)

القواعد:

١٧٦- يُسْتَفْهَمُ بِـ (الهَمْزَةِ)، و (هَلْ) عن مَضْمُون الجمَلةِ، ويكُون الجوابُ بـ (نَعَمْ)، أَو (جَيْرِ)، أو (أَجَلْ)، إن أريدَ الإثباتُ؛ وبـ (لا) إن أريد النَّفْيُ.

١٧٧- يُسْتَفْهَمُ بـ (الهمزةِ) أيضاً عَنْ واحدٍ من شيئين أو أَشْيَاء، ويكونُ الْجَوَابُ حِينئَذٍ بالتَّعْيين لا غَيْرُ.

٢- بقية أدوات الاستفهام

القواعد:

١٧٨- لِلاسْتِفْهامِ أَدَوَاتٌ أخرَى غَيْرُ الهمزَةِ، و (هَلْ)، ومنْ أَشْهَرهَا مَا يأتي:

مَن: ويُسْأَلُ بها عن العُقَلاء.

ما: ويُسْأَلُ بها عن غير العُقَلاء.

مَتَى: ويُسْأَلُ بها عن الزمانِ.

أَيْنَ: ويُسْأَلُ بها عن المكانِ.

كَيْفَ: ويُسْأَلُ بها عن الحال.

كَمْ: ويُسْأَلُ بها عن العَدَدِ.

أيٌّ: ويُسْأَلُ بها عن جميع ما تَقَدَّمَ.

١٧٩- إِذَا كانَتْ أداةُ الاسْتِفْهامِ فِي الْجُمْلَةِ واحِدَةً مِنَ الأدَواتِ السَّبْع المذكورة هُنَا، كانَ الجواب بتعيين المسؤول عَنْهُ.

الاستفهامُ والنفيُ معاً

القواعد:

١٨٠- الْجُمَلْ الاستِفْهَامِيَّةُ المَنْفِيَّةُ هَيَ المُصَدَّرَةُ بأَداةِ استفهامٍ مَتبُوعةٍ بأَداةِ النَّفْي مُبَاشَرَةٌ.

١٨١- جَوَابُ الْجُمَلِ الاستفهامية المنفية يكون بلفَظِ (بَلَى) في حَالِ الإِثباتِ، وبلفظِ (نَعَمْ) في حَالِ النفي.

قواعد كتاب

(النحو الواضح)

المرحلة الثانوية

الجزء الأول:

المجرد والمزيد

١- أبواب المجرَّد

القواعد:

١- الفِعْلُ الْمُجَرَّدُ قسمان: ثلاثي، ورُبَاعِيٌّ، فالثَلاثِيُّ لهُ مَعَ مُضَارِعِهِ سِتّةُ أَبْوابٍ هِيَ:

١- نصَر، ينصُر ٢- ضرَب، يضرِب ٣- فتَح، يفتَح

٤- فرِح، يفرَح ٥- كرُم، يكرُم ٦- حسِب، يحسِب.

أَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ فَلهُ وَزنٌ واحدٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُهُ مَضْمُومَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ، مَكْسُورَ مَا قَبْلَ الآخِر.

٢- مزيد الثُّلاثي

القواعد:

٢- مَزِيدُ الثلاثِيِّ أَنْوَاعٌ ثَلاَثَةٌ:

أ- مزيد بحرف هو: الهمزة، أو التضعيف، أَوِ الأَلفُ.

ب- مزيد بحرفين هما: الهمزة والنون، أو الْهَمْزَةُ والتَّاءُ، أَوِ الْهَمْزَةُ وَالتَّضْعِيفُ، أَوِ التَّاءُ والأَلِفُ، أَوِ التَّاءُ والتَّضْعِيفُ.

ج- مزيد بثلاثة أحرف هي: الهمزة والسين والتاء، أو الهمزة والْوَاوُ والتَّضْعِيفُ، أَوِ الْهَمْزَةُ والْواوُ الزَّائِدَةُ الْمُضَعَّفَةُ، أَوِ الْهَمْزَةُ والأَلِفُ والتَّضْعِيفُ.

٣- مزيد الرباعي

القواعد:

٣- مزيد الرباعي نَوْعَانِ:

أ- مَزِيدٌ بِحَرْفٍ هُوَ: التَّاءُ فِي أَوَّلِهِ.

ب- مزيد بحرفين هما: الهمزة والنون، أو الْهَمْزَةُ والتَّضْعِيفُ.

بَعْضُ خَصائِص الفعل الثُّلاَثي

القواعد:

٤- المَاضِي الْمَفْتُوحُ الثَّانِي:

أ- إِنْ كانَ نَاقِصاً يَائِيًّا، أَوْ أَجْوَفَ يائِيًّا، فهو من باب (ضَرَبَ)، وإِنْ كانَ نَاقِصاً وَاوِيًّا، أَوْ أَجْوفَ وَاوِيًّا، فهُوَ من باب (نصر).

ب- وإن كان مضعَّفا؛ فإِنْ كانَ مُتَعَدِّياً، فَهُوَ مِنْ بَابِ (نَصَرَ) كَثيراً، وإِنْ كانَ لاَزِماً، فهو من باب (ضرَبَ) غَالِباً.

ج- وإِنْ كانَ مِثالاً واويا، فهو من باب (ضرب) غالبا(١).

---

(١) من خصائص الثلاثي أيضا أن كل فعل من باب (فتح) لا بد أن يكون وسطه أو آخره حرف حلق، وحروف الحلق هي: الهمزة، والحاء، والخاء، والعين، والغين، والهاء.

الإبدال والإعلال

١- قَلْبُ الألف والياء واوا

القواعد:

٥- الإِبْدَالُ: جَعل حَرْفٍ مكانَ آخَرَ، وإذَا كان الحرف المتغيّر حَرْفَ عِلَّةٍ يُسَمَّى إعْلالاً أَيْضاً(١).

٦- إذَا وَقَعَتِ الأَلِفُ بَعْدَ ضم تُقلَب واوا.

٧- إِذَا وَقَعَتِ الياءُ ساكنة بعد ضم تُقلَب وَاواً.

٢- قلب الواو ياء

القواعد:

---

(١) يعد قلب الهمزة حرف علة إعلالا، كما إذا اجتمع همزتان -وكانت الثانية ساكنة-، فإنها تقلب مدًّا من جنس حركة الأولى، نحو: آمن أومن إيمانا.

٨- تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً:

أ- إذَا اجْتَمَعَتْ هِيَ وَالْيَاءُ فِي كلِمَةٍ، وَكَانَتِ الأولى مِنْهُمَا ساكِنَة.

ب- إذا وَقَعَتْ ساكنة بعد كسر.

ج- إذَا وَقَعت متطرفة بعد كسر.

٣- قَلْبُ الواوِ والياءِ هَمْزة

القواعد:

٩- تُقْلَبُ الوَاوُ وَالْيَاءُ هَمْزَةً إذَا تَطَرَّفَتْ إحْدَاهُما بَعْدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ.

١٠- تُقْلَبُ الواو والياء همزة فِي اسْمِ فاعِلِ الأجْوَفِ الثُّلاَثِيِّ الَّذِي وَسَطُهُ أَلِفٌ.

١١- حرْفُ الْمَدِّ الزَّائِد فِي مُفْرَدٍ مُؤَنَّثٍ يُقْلَبُ هَمْزَةً إذَا وقَعَ فِي الجَمْعِ بَعْدَ أَلْفِ صيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ.

٤- قَلْبُ الواوِ والياءِ ألفاً

القواعد:

١٢- إذا تحرَّكَتِ الوَاوُ والْيَاءُ وكان مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحاً تقْلبَانِ أَلِفاً.

٥- قَلْبُ الواوِ والياءِ تاء

القواعد:

١٣- إذَا وَقَعَتِ الْوَاوُ أوِ الْيَاءُ قَبْلَ تَاءٍ (الافْتِعَالِ) ومَا تَصرَّفَ مِنْهُ، تُقْلَبُ تَاءً.

الإبدال

القواعد:

١٤- إذا كان أول الثلاثي دالا، أَوْ ذَالاً، أَوْ زَايَاً وبُني عَلَى (افتعل)، تبدل تاءُ (افتعل) دالا، ومثل ذلك يحصل في مصدر (افتعل)، ومشتقاته.

١٥- إذا كان أول الثُّلاثيّ صَاداً، أَوْ ضَاداً، أَوْ طَاءً، أوْ ظَاءً، وبُني على (افتعل)، تبدل تاء (افتعل) طاء، ومثل ذلك يحصل فِي مَصْدَرِه، وَمُشْتَقَّاتِهِ.

الإعلال بالتسكين

القواعد:

١٦- إذا كان الحَرْفُ الْمُعْتلُ فِي كَلِمَةٍ مُتَحرِّكاً، وكانَ قَبْلَهُ حَرْفٌ صَحيحٌ سَاكِنٌ، سُكِّنَ الْمُعْتَلُّ بِنَقْلِ حَرَكَتِهِ إِلَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ، وَيُسَمَّى هذا إعلالا بالتسكين(١)

الميزان الصرفي: (١)

القواعد:

١٧- يُوزَن الثُّلاَثِيُّ الْمُجَرَّدُ بِوَضْعِ الْفَاءِ مِنْ (ف ع ل) مَكانَ الْحَرْفِ الأَوَّلِ.

وَالْعَيْنِ مَكانَ الثَّانِي، وَاللاَّم مَكانَ الثَّالِثِ، وتُضبَط أَحْرُفُ الْمِيزَانِ عَلَى حَسَبِ ضَبْطِ أَحْرُفِ الْمَوْزُونِ دائماً.

١٨- يُوزَنُ الرُّبَاعِيُّ والْخُمَاسِيُّ الْمُجَرَّدَانِ بِزِيادَةِ لاَمٍ فِي الأَوَّلِ، ولامَيْنِ فِي الثَّانِي عَلَى أَحْرُفِ (ف ع ل).

١٩- إذا كانت الكلمة مَزِيدَةً بِتَضْعِيفِ حَرْفٍ، ضُعِّف الْحَرْفُ الْمُقَابِلُ له في الميزان.

٢٠- إذا اشْتَمَلَتِ الْكلِمَةُ عَلَى حَرْفٍ زَائِدٍ، أوْ أَكْثَرَ، وُضِعَ الزَّائِدُ مَكانَهُ فِي الْمِيزَانِ.

---

(١) من أنواع الإعلال: الإعلال بالحذف، وهو حذف حرف العلة من الكلمة لسبب من الأسباب الصرفية؛ كحذف الواو في نحو: (يعد) و (يزن).

الميزان الصرفي: (٢)

القواعد:

٢١- إذَا حَصَلَ فِي الْكِلَمةِ إِبْدَالٌ أَوْ إعلال بالقلب أو التَّسْكِينِ، وُزنت الْكلِمةُ عَلَى حَسَبِ أَصْلِهَا قَبْلَ الإِبْدَالِ أَوِ الإِعْلاَلِ، وَلاَ يُنْظَرُ إِلَيْهِمَا.

٢٢- إذَا حُذف مِنَ الْكَلِمةِ بَعْضُ أَحْرُفِهَا حُذف نَظِيرُ ذَلِكَ مِنَ الْمِيزَانِ.

أسماء الأفعال

القواعد:

٢٣- اسم الفعل: كلمة تدلّ على معنى الفعل ولا تقبل علاماته. وهو من حيث زمنه ثلاثة أقسام: اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر، ومن حيث وضعه قسمان: مُرْتَجل ومنقول، ويُنقَل عن الجار والمجرور، والظرف، والمصدر.

٢٤- يصاغ اسم فعل أمر على وزن (فَعَالِ) من كل فعل ثلاثي متصرف تام.

الفعل المعتل وأحكامه[1]

١- المثال

القواعد:

٢٥- تُحْذَفُ فَاءُ المثَالِ المُجَرَّدِ في المضارِعِ، وَالأَمْرِ، إذا كانَ واويا مكسور العين في المضارع.

٢- الأجوف

القواعد:

٢٦- إذا أُسند الْمَاضِي الأجْوفُ إلى ضمير رفع متحرك، حُرِّكت فَاؤُهُ بِالضَّمِّ إن كان من بَابِ (نصَر)، وَبِالْكَسْرِ إن كان من بَابِ (ضرَب)، أَوْ (فرِح).

---

(١) في منهج المدارس الابتدائية استيفاء لأقسام المعتل وأحكامه؛ لهذا اقتصرنا هنا على ذكر الأحكام التي لم تدرس بالمدارس الابتدائية.

٣- الناقص

القواعد:

٢٧- إذا كان النَّاقِصُ يائِيًّا أَوْ واوِيًّا سَوَاءٌ أكانَ مَاضِياً أَم مُضَارِعاً، وأُسند إلى غير الواوِ أوْ يَاءِ الْمُخاطَبَةِ، لاَ يَحْدُثُ فِيهِ تَغييرٌ.

٢٨- إِذَا كان آخر الماضي الناقص ألفا، وأُسند إلى غير الواو، فإن كان ثلاثيا رُدَّتِ الألف إلى أصلها، وإن زاد على ثلاثة قُلبت الأَلِفُ ياءً.

٢٩- إذا اتَّصَلَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ بِالْمَاضِي النَّاقِصِ الذِي آخِرُهُ أَلِفٌ حُذفت الأَلِفُ.

٣٠- إِذَا أُسند الناقص ماضيا أوْ مُضَارِعاً إِلَى وَاوِ الْجَمَاعَةِ، أوْ مُضَارِعاً إِلَى يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ حُذف حَرْفُ العلة وبقيت الفتحة قبل الواو والياء، إذا كان المحذوف ألفا؛ وضُمَّ ما قبل واو الجماعة، وكُسر ما قبل يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ إِذَا لم يكن ألفا.

٣١- المضارع الناقص الذي آخرهُ أَلفٌ إِذا أُسند إلى ألف الاثنين، أو نون النسوة قُلبت ألفه يَاءً.

٣٢- الأَمْرُ النَّاقِصُ كالمضارع في جميع أَحْكامِهِ.

توكيد الفعل

١ – أحكام توكيد الفِعل

القواعد:

٣٣– الْمَاضِي لا يُؤَكد بِنُون التَّوكِيدِ.

٣٤– الْمُضَارِعُ يَجِبُ تَوكِيدُهُ إِذَا كان جوابا لقسم، غيْرَ مَفْصُولٍ مِنَ اللاَّم، مُسْتَقْبَلاً مُثْبَتاً.

٣٥– الْمُضَارِعُ يجُوزُ تَوْكِيدُهُ إِذَا كانَ مَسْبُوقاً بـ (إِنِ) الْمُدْغَمَةِ فِي (مَا)، أَوْ بأَدَاةِ طلب(١).

٣٦– الْمُضَارِعُ يَمْتَنِعُ تَوْكِيدُهُ فِي حَالَتَين:

الأولى: إِذَا كانَ جَوَاباً لِقَسَم وَلَمْ يستوْفِ شَروط وجُوبِ التَّوْكِيدِ.

الثَّانِيَّة: إِذَا لَمْ يُسْبَقْ بِمَا يَجْعَلُ تَوْكِيدَهُ جائزاً.

---

(١) يدخل تحت الطلب: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، هذا ويجوز –على قلة– توكيد المضارع المسبوق بـ (لا النافية)، أو (ما) الزائدة وحدها أو (لم)، أو أداة جزاء غير (إما). فإذا لم يُسبَق المضارع بأداة مما ذكر امتنَعَ تأكيده في الكلام الفصيح.

٣٧- فِعْلُ الأمر يجوز توكيده.

٢- طريقة توكِيد الأفعال

القواعد:

٣٨- أذَا أُكِّد المُضَارِع بِالنُّونِ جَرتْ عَلَيْهِ الأحكام الآتية:

أ- تُحذف ضمةُ الرَّفْعِ أوْ نُونه.

ب- الْمُسْنَدُ للضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ أوْ الاسم الظَّاهِرِ يُفتَح آخرُهُ وتُقلَب أَلِفُ النَّاقِصِ فيهِ ياءً.

ج- الْمُسْنَدُ لأَلِفِ الاثْنَينِ تُكْسَرُ فيهِ النُّونُ ثَقيلَةً.

د- المُسنَدُ لِنُونِ النِّسْوَةِ تَفْصِلُ فيهِ أَلِفٌ بَيْنَ النُّونَينِ، ولاَ تَكُونُ نُونُه إِلاَّ ثَقِيلَةً مَكْسُورَةً.

هـ- الْمُسْنَدُ لياءِ المخاطبة أو واو الْجَمَاعَةِ تُحْذَفُ فيهِ الْيَاء وَالْوَاوُ، إِلاَّ في المعتل بالألف، فَتَبْقَى يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورةً وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ مَضْمُومَة.

٣٩- الأَمْرُ كالْمُضَارِعِ عِنْدَ التَّوْكِيدِ.

نِعمَ وبِئْسَ

القواعد:

٤٠- (نِعْمَ) فِعْلٌ لِلْمَدح، وَ (بِئْسَ) فِعْلٌ للذَّمّ، وَيَجِبُ في فَاعِلِ كُلٍّ منهُمَا أَنْ يَكُونَ مُقْتَرِنًا بـ (أَلْ)، أو مضافا لِلمُقْتَرِن بِهَا، أَوْ ضَميراً مُسْتَتِراً وُجُوباً مُمَيَّزا بِنَكِرَةٍ، أَوْ كَلِمة (مَا).

٤١- إذَا تَأَخَّرَ الْمَخْصُوصُ عَنِ الفِعْلِ أُعرب خَبَراً لمبتدأ محذوف وجوبا، أَوْ مُبْتَدَأً خَبرُهُ الجُمْلَةُ قَبْلَهُ، وَإِذَا تقدَّم الفعلَ أُعرب مُبْتَدأً لَيْسَ غَيْرُ.

فِعلا التعجب

القواعد:

٤٢- للتَّعَجُّبِ صيغتانِ هُما: (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ).

٤٣- يُشْتَرَطُ في الفعل الذي يُتَعجب مِنْهُ مُباشَرَةً أَنْ يَكُونَ: ثُلاَثِيًّا، تامًّا، مُثْبَتاً، مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ، مُتَصَرِّفاً، لَيْسَ الْوَصْفُ منه على (أَفْعَل)، قَابِلاً للتَّفَاوُتِ.

٤٤- إِذَا كان الفعل غير ثُلاَثِيٍّ، أَوْ نَاقِصاً، أَوْ كان الْوَصفُ منه على (أفعل)، توصلنا إلى التعجب منه بـ (ما أَشَدَّ) أو (أَشْدِدْ) ونحوهما، وَأَتَيْنَا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَصْدَرِهِ صرِيحاً أَوْ مُؤَوّلاً.

٤٥- إذا كان الفِعْلُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، أَوْ مَنْفِيًّا، تُوصِّل إلى التعجب منه بـ (ما أشد) أو (أشْدِدْ) وَنَحْوِهِما، مَتْلُوًّا بِمَصْدَرِهِ مُؤَوَّلاً.

٤٦- لا يُتَعَجَّبُ مِنَ الْفِعْلِ الجَامِدِ مُطْلَقًا، وَلاَ من الفعل الذي لاَ يَتَفَاوَتُ مَعْنَاهُ(١).

تأنيثُ الفعل للفاعل

القواعد:

٤٧- يجب تأنيث الفعل:

أ- إذا كان الفاعلُ حقيقي التأنيث غَيْرَ مُنْفَصِل عَنِ الْفِعْلِ.

ب- إذا كانَ الْفَاعِلُ ضَميراً يعود على مؤنث مَجازِيّ التَّأْنيثِ.

٤٨- يَجوزُ تأنيث الفعل:

أ- إذا كان الفاعل حَقِيقيَّ التَّأْنِيثِ مَفْصُولاً عَنْ فِعْلِه.

ب- إذا كان الفاعل اسْماً ظاهِراً مَجَازِيَّ التَّأْنِيثِ.

ج- إِذَا كانَ الْفَاعِلُ جَمْعَ تكسير للمذكر أو المؤنث(٢).

نائب الفاعل

إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أو مصدرا

---

(١) جاء في (التصريح): الَّذِي لاَ يَتَفَاوَتُ معناه لا يُتعجبُ منه إلا إن أريد وصفٌ زائد عليه، نحو: ما أفجع موته، وأفجع بموته.

(٢) لا يثنى الفعل، ولا يجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا، بل يبقى معهما كما كان مع مفردهما.

القواعد:

٤٩- إذا كان الفعل مُتعَدّياً لأكْثَرَ منْ مَفْعُولٍ، ثُمَّ بُني لِلْمَجْهُولِ نَابَ الْمَفْعُولُ الأول مناب الفاعل، وَبَقِي ما عَدَاهُ مَنْصُوباً.

٥٠- يُبْنى اللازِمُ لِلْمَجْهُولِ إِذَا كانَ نائب الفاعل جارا ومَجْرُوراً، أو ظَرْفاً، أوْ مَصْدَراً مُخْتَصَّيْن مُتَصَرِّفَيْنِ.

٥١- يَثْبُتُ لِنَائِبِ الْفَاعِلِ جَمِيعُ أحْكامِ الْفَاعِلِ السَّابقَةِ.

المبتدأ والخبر

١- المبتدأ إذا كان نكرة

القواعد:

٥٢- الأَصْلُ في الْمُبْتَدَأ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَيَقَعُ نَكِرَةً إِذَا دَلَّتْ عَلَى عُمُوم؛ كما إذَا سُبِقَتْ بِنَفْي، أو اسْتِفْهَام، أو دلَّتْ عَلى خُصُوصٍ؛ كما إذَا أُضيفت لِنَكِرَةٍ أو وُصفت، أَوْ تقدمها خَبَرُها وهُوَ ظَرْفٌ، أو جار ومجرور.

٢- مواضِعُ حَذفِ المبتدأ وجوباً

القواعد:

٥٣- يَجِبُ حَذْفُ المبتدأ في أربعة مواضع:

أ- إذا كانَ خَبَرُهُ مَخْصُوص (نِعْمَ وَبِئْسَ).

ب- إذا كان خبره نَعْتاً مَقْطوعاً لِلْمَدْح أو الذم أو التَّرَحُّم.

ج- إذا كان خَبَرُهُ مَصْدَراً نَائباً عَنْ فِعْلِهِ.

د- إذا كان خبره مُشْعِراً بِالْقَسَمِ.

٣- مواضِعُ حَذفِ الخبر وجوباً

القواعد:

٥٤- يُحْذَفُ الْخَبَرُ وُجُوباً في أربعة مواضع:

أ- إذا كان المبتدأ صريحا في القسم.

ب- إذا كان الْمُبْتَدَأُ بَعْدَ (لَوْلاَ)، والخَبَرُ كَونٌ عامٌّ، نَحْوُ: مَوْجُودٍ وَكائنٍ.

ج- إذا كان الْمُبْتَدَأُ مَتْلُوًّا بِوَاوٍ لِلعَطْفِ تَدُلُّ عَلى الْمُصَاحَبَةِ.

د- إِذَا أَغْنَتْ عَنِ الْخَبَرِ حالٌ لا تصلح أن تَكُونَ خَبَراً.

وَالْمُبْتَدَأُ مصدرٌ مضافٌ إلى مَعْمُولِهِ، أَوِ اسْمُ تفضيل مضافٌ إلى مَصْدَرٍ صَرِيحٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ.

٤- مواضِعُ تَقْدِيمِ الْمُبتَدَأ عَلَى الْخَبَرِ وُجُوباً

القواعد:

٥٥- يجبُ تقديمُ المبتدأ في أربعة مواضع:

أ- إذا كان المبتدأ من الألفاظ التي لَهَا الصَّدَارَةُ، وهي: أَسْماءُ الاسْتِفْهَام، والشَّرْطِ، و (ما) التعجبية، و (كم) الْخَبَرِيَّةُ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَالْمُقْتَرِنُ بـ (لاَمِ الابْتدَاءِ)، وَالْمَوْصُولُ الَّذِي اقْتَرَنَ خَبَرُهُ بِـ (الْفاءِ).

ب- إذا كان المبتدأ مقْصُوراً عَلَى الْخَبَرِ.

ج- إذا كان خَبَرُ الْمُبْتَدَأ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فَاعِلُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأ.

د- إِذَا كان الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ نَكِرَتَينِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ في التَّخَصُّص.

٥- مواضِعُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ وُجُوباً

القواعد:

٥٦- يجبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأ في أربعة مواضع:

أ- إذا كان الخبر من الألفاظ التي لَهَا الصَّدَارَةُ.

ب- إذا كان الخبر مقْصُوراً عَلَى المبتدأ.

ج- إذا كان الْخَبَرُ ظَرْفاً أَوْ جارا ومجرورا، والمبتدأ نكرة غير مُخَصَّصة.

د- إذَا عَادَ على بعض الخبر ضميرٌ في الْمُبْتَدَأ.

٦- سَدُّ الفاعل أو نَائِبِه مَسَدَّ الخبر

القواعد:

٥٧- يُشْتَرَطُ في الْمُبْتَدَأ الْمُشْتَقِّ الَّذِي يَرْفَعُ فَاعِلاً أو نائب فاعل يَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، أن يكون معتمدا على نفي أو اسْتِفْهَامٍ.

٥٨- إِذَا كانَ الْمُشْتَقُّ مُفْرَداً وَتَالِيهِ مُفْرَداً، جَازَ أنْ يكون المشتق مبتدأ وما بعده فاعلا أو نائب فاعل سد مسد الخبر، وَأنْ يَكون الْمُشْتَقُّ خبرا مقدما وتاليه مُبْتَدَأً مُؤَخَّراً.

٥٩- إذا كانَ الْمُشْتَقُّ مُفْرَداً وَتَالِيهِ مُثنَّى أَوْ مَجْمُوعاً، وَجَبَ أنْ يكون المشتق مبتدأ وما بعده فاعلا أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

٦٠- إذا كان المشتق مثنى أو مجموعا وَتَالِيهِ كذلِكَ، وَجَبَ أن يكون المشتق خبرا مقدما وتاليه مُبْتَدَأً مُؤَخَّراً.

(إِنْ) وَ (مَا) و (لَا) و (لَاتَ) المُشَبَّهاتُ بـ (لَيْسَ)

القواعد:

٦١- تعمل (إِنْ)، وَ (مَا)، وَ (لاَ)، و (لَاتَ) النافيات عمل (ليس)؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا بشروط.

أ- فيُشترط في عمل (إِنْ)، و (ما) أن يتقدم اسمهما على الخبر، وألا ينتقض نفيهما بـ (إلا).

ب- ويشترط في عمل (لا) فوق الشرطين المتقدمين أن يكون معمولاها نكرتين.

ج- ويشترط في عمل (لَاتَ) أن يكون اسمُها وَخَبَرُها اسمي زمان، وأن يحذف أحدهما.

زِيادَةُ البَاءِ في خبر (ليس) و (ما)

القواعد:

٦٢- يجُوزُ أنْ يَقْتَرِنَ خَبَرُ (لَيْسَ)، وَ (مَا) بـ (الْبَاءِ الزَّائِدَةِ)، فيُجَر في اللَّفْظِ، وَيَبْقَى مَنْصُوباً في التَّقْدِير.

أفعال المقاربة والرجاء والشُّرُوع

القواعد:

٦٣- من الأفعال التي تَعْمَلُ عَمَلَ (كانَ):

أ- أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ وَهِيَ: (كادَ)، و(كَرَبَ)، وَ(أَوْشَكَ)، وَتَدُلُّ على قرب وقوع الْخَبَرِ.

ب- أَفعالُ الرَّجاءِ وهِيَ: (عَسَى)، وَ(حَرَى)، و(اخْلَوْلَقَ)، وَتَدُلُّ عَلَى رَجَاءِ وَقُوعِ الْخَبَرِ.

ج- أفْعَالُ الشُّرُوعِ وَهِيَ: (شَرَعَ)، وَ(أَنْشَأَ)، وَ(أَخَذَ)، و(طَفِقَ)، وَ(جَعَلَ)، و(عَلِقَ)، و(قام)، و(أقبل)، و(هبَّ)، وَتَدُلُّ عَلَى الشُّرُوعِ والْبَدْءِ في الْخَبَرِ.

٦٤- يُشترط في هَذِهِ الأفْعَالِ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً فعلية، فعلها مضارع مُجَرَّدٌ مِن (أَنْ) مَعَ (كادَ) وَ(كَرَبَ) وَأَفعال الشُّرُوعِ، مَقْرُونٌ بها معَ (أَوْشَك) و(عسى) و(حرى) و(اخلولق)، وَقَدْ يَقْتَرِنُ بها على قِلَّةٍ في (كادَ) وَ(كَرَبَ) كما يَتَجَرَّدُ مِنها على قِلَّةٍ في (أَوْشَكَ) وَ(عَسَى)(١).

٦٥- مِثْلُ هَذِهِ الأفْعَالِ في عَمَلِها مَا تَصَرَّفَ مِنها(٢).

---

(١) اختصت (عسى، واخلولق، وأوشك) من بين هذه الأفعال بورودها تامة فتكتفي بفاعلها، ويشترط في الفاعل حينئذ أن يكون مصدراً مؤوَّلاً من (أن) والمضارع، فتقول: عسى أن ينفرج الضيق، واخلولق أن يثمر البستان، وأوشك أن يُقبِل الربيع.

(٢) هذه الأفعال ملازمة للمضي، إلا (كاد)، و (أوشك)، و (طفق)، و (جعل)؛ فقد ورد لكل منها ماضٍ ومضارع.

تخفيفُ (إِنَّ) و (أَنَّ) و (كَأَنَّ) و (لَكِنَّ)

القواعد:

٦٦- تُخفف (إنَّ)، و (أَنَّ)، و (كأَنَّ)، و (لكنَّ).

- أَمَّا (إنَّ) فيجُوزُ عند التَّخْفِيفِ إِعْمَالُهَا وَإِهْمالُهَا، وإذا أُهْمِلَتْ دَخَلَتْ (لامُ الابتداءِ) على الْخَبَرِ فَارِقَةً بَيْنَ الإثباتِ والنَّفْي.

- وأمَّا (أَنَّ)، و (كأَنَّ) فلا تُهْمَلانِ، غَيْرَ أنَّ الاسمَ فيهما يكونُ ضَميرَ الشأن مَحْذُوفاً.

- وأمَّا (لكنَّ) فَتُهْمَلُ وُجُوباً.

كَفُّ (إنَّ) وأَخواتها عَن العمَل

القواعد:

٦٧- تَتَّصلُ (مَا) الزائدةُ بـ (إنَّ) وَأَخَوَاتِها فَتكُفُّهَا عن العَمَل، وتزِيل اخْتِصَاصَها بِالأَسْمَاءِ، إلاّ (لَيْتَ)؛ فيَجُوزُ إِعْمَالُها وإلْغاؤُها، ولا يُزول اختصاصُها بالأَسْمَاءِ.

(لا) النافيةُ للجنس

القواعد:

٦٨- تَعْمَلُ (لاَ) النَّافيةُ لِلْجِنْس عَمَلَ (إنَّ)؛ فَتَنصِبُ المبتدأَ ويُسَمَّى اسمَها، وَتَرْفَعُ الخَبَر وَيُسَمَّى خَبَرَها.

٦٩- يُنصب اسْمُها إِذَا كانَ مُضافاً، أوْ شَبيهاً بالمضاف، ويُبنى على ما ينصب به إذا كان مفردا.

٧٠- يُشترط في عَمَلِهَا أَلاَّ يَدْخُلَ عليها جارٌّ، وأنْ يكون اسمُها وَخَبَرُها نكرتين، وألاَّ يُفصل الاسمُ عنها بفاصل؛ فإنْ فُقد الشرط الأول بَطَلَ عملُها، وإنْ فُقد شرط من الشرطين الآخرين بطل عملها ولزم تكرارها.

(لا سِيَّمَا)

القواعد:

٧١- يُؤْتَى بِتركيب (لا سيَّما) لِتَفْضيلِ ما بعدها على ما قبلها في الحكم.

٧٢- الاسم الواقع بعد (لا سِيما) إنْ كانَ معرفةً جاز فيه الرَّفعُ والجَرُّ ليس غير، وإن كانَ نكرةً جازَ فيه أَوْجُهُ الإِعْرَابِ الثلاثَةُ.

ما يَنُوبُ عَنِ المَصْدَرِ في بابِ المفعُول المطلقِ

القواعد:

٧٣- يَنوبُ عَنِ المصدر مرادفه، وصفته، ومَا يَدُلُّ على نوعِهِ، أَو عَدَدِهِ، أَوْ آلتِهِ، و (كلّ)، وَ (بَعْضٌ) مضَافَتَيْنِ إِلَيْهِ، والإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وضَمِيرُهُ، فَيُنْصَبُ كلُّ واحِدٍ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ نائب عن المفعول الْمُطْلَقِ.

الإضافة

١- الإضافة المَعْنَويَّةُ واللَّفظِيَّة

القواعد:

٧٤- الإضَافَةُ قِسْمان: مَعْنَويّةٌ وَلَفْظيّةٌ.

أ- فالإضَافةُ الْمَعْنَوية: ما أَفادَتِ الْمُضَافَ تَعْريفاً، أَوْ تخصيصاً، وَلا يكُونُ المُضاف فيهَا وَصْفاً مُضافاً إلى معْمُولِهِ.

ب- والإضافةُ اللَّفْظيةُ: مَا لَمْ تُفد المُضَافَ إلاّ التَّخفِيفَ؛ بحذف تنوينه إن كانَ في الأَصْلِ مُنَّوناً، أَوْ حَذْفِ نونه إن كان مثنى أو جمع مُذكرٍ سَالماً.

وَيُضَافُ فِيها الوَصْفُ إلى مَعْمُولِهِ.

٧٥- يمْتَنِعُ في الإضافة المعْنَويَّة دُخولُ (أل) على المضاف مطْلَقاً، وَيَمْتَنِعُ ذلك في الإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ أيضاً إلاّ فيما يأتي:

أ- أَنْ يَكُون الْمُضَافُ مُثنى، أو جمع مذكر سَالماً.

ب- أَنْ يَكُونَ المضَافُ إِلَيْهِ مَقْروناً بـ (أَلْ)، أوْ مضافا لما فيه (أَلْ).

٢- الْمُضَافُ إلى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

القواعد:

٧٦- إِذَا أُضيف الاسم إلى يَاءِ المتكلِّم كُسر آخِرُهُ لمُناسَبَةِ اليَاءِ، وَجَازَ في اليَاء الإسكانُ والفتحُ، إلاَّ إذا كانَ مَقْصُوراً، أو منقوصا، أو مثنى، أو جمع مذكر سَالماً؛ فَيَجِبُ تسكينُ آخِرِ المُضَافِ وَفَتْحُ الياء.

٣- ما يُضَافُ إِلَى الجُمْلَةِ وُجُوباً وَجَوَازاً

القواعد:

٧٧- (حَيْثُ)، وَ(إِذْ)، و(إذا) ظُروفٌ مَبْنِيَّةٌ لاَ تضاف إلا إلى الجُمَل.

٧٨- اسْمُ الزَّمانِ الْمُبْهَمُ: ما دلَّ على وقْتٍ غَيْرِ مَحْدودٍ(١) ويُضَاف إلى الجُمْلَةِ، وَالْمُفْرَدِ، فإذا أُضيف إلى الجُمْلَةِ جاز إِعْرَابُهُ وَبنَاؤهُ عَلَى الفتْحِ(٢).

---

(١) من الظروف المبهمة ما له اختصاص من بعض الوجوه، ك غداة و عشية و ليلة و صباح و مساء.

(٢) البناء أرجح إذا جاء بعد اسم الزمان فعل مبني، أما إذا جاء بعده فعل معرب أو جملة اسمية فالإعراب أرجح.

قواعد كتاب

(النحو الواضح)

المرحلة الثانوية

الجزء الثاني:

المبني والمعرب من الأفعالِ والأسماء

١- المَبْنِيُّ مِنَ الأَفْعَالِ

القواعد:

٧٩- الْمَبْنِيُّ مِنَ الأَفْعَالِ هُوَ: الْمَاضِي، والأَمْرُ، والْمُضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بنون التوكيد، أو نُونِ الإِنَاثِ.

٨٠- الْمَاضِي يُبنى على السكون إِذَا اتَصَلَ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ، وعلى الضَّمِّ إذا اتَصَلَ بِواو الْجَماعةِ، وعلى الْفتْحِ فِيما عَدَا ذَلِكَ.

٨١- الأَمْرُ يُبْنَى على السُّكُونِ إِذَا كانَ صحيحَ الآخِرِ ولم يَتَّصِلْ بِهِ شَيْءٌ أو اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ النِّسْوَةِ، وعلى الْفَتْحِ إِذَا اتَّصَلَتْ به نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة، وعلى حذف حرف العلة إن كان معتل الآخر، وعلى حَذْفِ النُّونِ إذا اتصلت به أَلِفُ اثْنَيْنِ أوْ واوُ جَمَاعَةٍ أوْ ياءُ مُخاطَبَةٍ.

٨٢- الْمُضارِعُ يُبْنَى على الْفَتْحِ إذا اتصلت به نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة(١)، وعلى السُّكُونِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ النِّسْوَةِ.

٢- المعرب من الأفعال

---

(١) يشترط في الاتصال الموجب للبناء أن يكون مباشرا كما في الأمثلة، فإن فصل بين الفعل والنون فاصل ملفوظ كـ (ألف الاثنين) في نحو: لتذهبان، أو غير ملفوظ كـ (واو الجماعة) و (ياء المخاطبة) في نحو: لتذهبُن ولتذهبِن. كان المضارع معربا بالنون المحذوفة للتخفيف.

القواعد:

٨٣- المعرب من الأفعال هو المضارع الذي لَمْ تَتَّصِلْ بآخِرِهِ نُون التوْكِيدِ، أَوْ نُونُ الإِنَاثِ.

٨٤- يُرفَع الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بِالضَّمَّةِ وتَنُوبُ عَنْها النُّونُ في الأفعال الخمسة، ويُنصَب بالْفَتْحَةِ ويَنُوبُ عَنْها حَذْفُ النُّونِ في الأفعال الخمسة، ويُجزَم بِالسُكونِ ويَنوبُ عَنْها حَذْفُ حَرْفِ العِلَّةِ في الأفْعالِ الْمُعْتلَّة الآخِرِ، وحَذْف النون في الأفعال الخَمْسَةِ.

٣- الْمَبْنِيُّ مِنَ الأَسْمَاءِ

القواعد:

٨٥- مِنَ الأَسْمَاء الْمَبْنِيَّةِ ما يَأتي:

أ- الضَّمائِرُ، وأَسْمَاءُ الإشارة، والأسماء الموصولة(١)، وأسمَاءُ الاسْتِفْهام، وأَسماءُ الشَّرْطِ(٢)، وأَسماءُ الأفْعالِ، وبَعْضُ الظُّروفِ، وهذه كُلُّهَا تُبنى عَلَى ما سُمعت عَلَيْهِ.

ب- الْمُنادَى إذَا كان علما مفردا أو نكرة مقصودة، وهُوَ يُبْنَى عَلَى ما يُرفع به.

ج- اسْمُ (لاَ) النافية للجنس إذا لَمْ يَكُنْ مُضَافاً وَلاَ شَبِيهاً بِالْمُضَافِ، ويُبْنَى على ما يُنْصَبُ بِهِ.

د- ما رُكِّب مِن الأَعْدَادِ(٣) والظُّرُوفِ وَالأَحْوَالِ، وهذهِ يَطَّرِدُ فيها البناء على فتح الجُزْأَيْنِ.

هـ- الْمُبْهَماتُ الْمقْطُوعَةُ عَنِ الإضافَةِ لَفْظاً، وهِيَ تُبْنَى على الضَّمِّ.

و- ما خُتم بـ (وَيْهِ)، وما جاءَ على وزن (فَعَالِ) عَلَمًا لأُنْثَى، أو سَبًّا لَهَا، أو اسمَ فِعْلٍ، وهذه كلُّها يطرد فيها البناء على الكسر.

---

(١) يستثني بعض النحاة من أسماء الإشارة (ذين) و (تين)، ومن الأسماء الموصولة (اللذين) و (اللتين)؛ لأن هذه الألفاظ الأربعة في رأيه معربة إعراب المثنى.

(٢) يستثنى من أسماء الشرط والاستفهام والأسماء الموصولة (أي) فإنها تعرب بالحركات، إلا إذا كانت الموصولة مضافة وصدر صلتها محذوفا، فإنها حينئذ تُبْنَى على الضَّمِّ، نحو: (جالس أيُّهُمْ أفْضَلُ).

(٣) يستثنى من الأعداد المركبة (اثنا عشر) و (اثنتا عشرة) كما رأيت في البحث.

٤- المعرب من الأسماء

القواعد:

٨٦- الأَسْماءُ جَميعُها مُعْرَبةٌ، إلاّ أَلْفاظاً مَحْصُورةً تَقَدَّم ذِكْرُ الكَثير منها في الباب الماضي.

٨٧- أَنْوَاعُ إعْراب الاسْمِ ثَلاثةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجرٌّ.

٨٨- الأَصْلُ في رَفْعِ الاسم أن يكون بِضمَّةٍ، وتنُوبَ عَنْها أَلِفٌ في المثنَّى، ووَاوٌ في جَمْعِ المذكر السالم والأسماء الخَمْسَةِ.

٨٩- الأَصْلُ في نَصْبِ الاسْمِ أنْ يَكُونَ بِفتْحَةٍ، وتنُوبُ عَنْها أَلِفٌ في الأسماءِ الْخَمْسَة، وياءٌ في المثنى وجمع المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وكَسْرَةٌ في جمع المؤنث السَّالِمِ.

٩٠- الأَصْلُ في جرِّ الاسم أن يكون بِكَسْرَةٍ، وتنُوبُ عَنْها يَاءٌ في الْمُثَنَّى وجمع المذكر السالم والأسماءِ الْخَمْسَةِ، وفَتْحَةٌ في الْمَمْنُوعِ من الصَّرْفِ.

اقتِرانُ جَوابِ الشَّرْطِ بالفاء

القواعد:

٩١- إذَا لَمْ يَصْلُح الجَوابُ لأنْ يَكُونَ شرْطاً وجَبَ اقْتِرانُهُ بـ (الفاء)؛ وذلك بِأن كان جملة اسمية، أو فِعْليَّةً فِعْلُها طَلَبِيٌّ، أوْ جامِدٌ، أوْ مَسْبُوقٌ بـ (لَنْ)، أوْ (قَدْ)، أوْ (ما)، أوِ (السِّينِ)، أو (سَوْف).

العطف على الشَّرطِ والجواب بـ (الواوِ) و (الفاء)

القواعد:

٩٢- إذَا تَلا الشرطَ مضارِعٌ مقترنٌ بِـ (الواو) أو (الفَاء) جازَ فيهِ وجْهانِ:
الجَزْمُ عَلَى الْعَطْفِ، والنَّصْبُ عَلَى إضمار (أنْ)، أمَّا إذا تَلاَ الجوابَ مضارِعٌ مسبوقٌ بإِحْدَاهُما؛ فيجوزُ فيهِ الجَزْمُ والنَّصْبُ لِما سبَق، والرَّفْعُ عَلَى الاستئنافِ.

اجتِماعُ الشَّرْطِ والقَسَم

القواعد:

٩٣- إذَا اجْتَمعَ شَرْطٌ وقَسَمٌ فالجَوابُ للسَّابق منهما، فإِنْ تَقَدَّم عَلَيْهما ما يَحْتَاجُ إلى خَبرٍ جاز أن يكون الجَوابُ للسّابق أو اللاَّحِق(١).

---

(١) إذا حذف جواب الشرط وجب كونُ الشرط ماضيا لفظا أو معنى.

حذفُ الشَّرْطِ أوِ الجواب

القواعد:

٩٤- يجُوزُ أن يُحذَف فِعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَ (إنِ) المُدْغَمَةِ في (لا) النافية.

٩٥- يَجِبُ أن يُحذَف الجَوابُ إذَا سَبَقَهُ أو اكتنفه ما يَدُلُّ عليه، وكانَ فِعْلُ الشَّرْطِ ماضياً.

جَزْمُ المضَارِعِ في جَوَاب الطلب

القواعد:

٩٦- قَدْ يُجْزَمُ المُضَارِعُ إذَا وقَعَ جَواباً للطَّلب، وجَزْمُهُ حِينَئِذٍ بِشَرْطٍ مَحْذوفٍ.

وشرْطُ الجزم بعد النهي: صحةُ الْمَعْنَى بتقْدِيرِ دُخُولِ (إنْ) قَبْلَ (لا)، وشَرْطُهُ بَعْدَ غير النهي من أَنْوَاعِ الطَّلب: صِحَّةُ الْمَعْنَى بِوَضْعِ (إنْ) وفِعْلٍ مفْهُومٍ مِنَ السياق موضع ما يُفِيدُ الطَّلبَ.

أدوات الشرط الجازمة وَإعْرَابُها

القواعد:

تُعْرَبُ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ كما يأتي:

٩٧- إنْ دَلَّتِ الأدَاةُ على زمان أو مكانٍ كانتْ في محل نصب على الظرفية الزمانية أو المكانية لفعل الشرط إن كان تاما، ولخبره إن كان ناقصا(١).

---

(١) وأدوات هذا النوع هي: (متى) و (أيان) للزمان، و (أين) و (أنى) و (حيثما) للمكان، و (أي) مضافة إلى زمان أو مكان.

٩٨- إن دلت الأدَاةُ عَلَى حَدَثٍ كانتْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لفعل الشرط(١).

٩٩- إن دَلَّتْ عَلَى الحَالِ كانت في محل نَصْبٍ عَلَى الحَالِ إن كان فعل الشَّرْطِ تامًّا، وَخَبَراً لفعل الشرط إن كانَ ناقِصاً(٢).

١٠٠- إنْ دَلَّتْ عَلَى ذَاتٍ كانت في محل رفع على أنها مُبْتدأ إنْ كانَ فِعلُ الشَّرْطِ لازماً، أو ناقصا، أو متعديا واقعا على أجْنَبِيٍّ منْها، وفي محل نصب على أنها مفعول به، إن كان فعل الشَّرْطِ مُتَعدِّياً وَاقِعاً عَلَى مَعْنَاهَا(٣).

أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الَّتي لا تجْزم

القواعد:

١٠١- (لَوْ)، وَ (لوْلاَ)، و (لَوْما)، و (لَمَّا)، و (كُلَّمَا)، وَ (إِذَا)، و (أَمَّا) جَمِيعُها أدواتٌ تُفِيد الشرط ولا تجزم.

١٠٢- (لو): تفيد امتناع الجْوَاب لامْتِنَاعِ الشَّرْط(٤).

وَ (لَوْلا) وَ (لَوْمَا): تدُلاَّن على امْتِنَاع الجوابِ لِوُجُودِ الشَّرْطِ.

وَ (لَمَّا) وَ (كُلَّما): ظَرْفان لِلْماضِي، ولا يَليهما إلاَّ الفعْلَ الماضي.

و (إِذَا): ظرف للزمان المستقبل، ولا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مُقَدَّراً.

و (أَمَّا): تُفيدُ التَّفْصِيلَ، وتَقُومُ مَقَامَ أداة الشرط وفعله مَعاً، وتَلْزَمُ الفاءُ جَوَابها.

---

(١) وأداة هذا النوع هي: (أي) مضافة إلى المصدر.

(٢) وأداتا هذا النوع هما: (كيفما)، و (أي) مضافة إلى ما يفيد الحال.

(٣) وأدوات هذا النوع هي: (من) و (ما) و (مهما) و (أي) مضافة إلى اسم ذات.

(٤) جواب (لو) إما فعل ماضٍ، وإما فعل مضارع منفي بـ (لم)، فإن كان الجواب ماضيا مثبتا غلب اقترانه بـ (اللام)، وإن كان ماضيا منفيا بـ (ما) قل اقترانه بها، وإن كان مضارعا منفيا بـ (لم) لم يقترن بها، ومثل (لو) في ذلك (لولا) و (لوما).

تقسيم الاسم إلى جامدٍ وَمُشْتَقٍّ

القواعد:

١٠٣- الاسْمُ قِسْمانِ: جَامِدٌ، وَمُشْتَقٌّ.

أ- فالجامِدُ: ما لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: اسْمُ ذاتٍ، واسم معنى.

ب- وَالْمُشْتَقُّ: ما أُخذ مِنْ غَيْرِهِ.

١٠٤- مصادِرُ الْمُشْتَقَّاتِ: هِيَ الأصُولُ الَّتِي يَكُونُ مِنْها الاشْتِقاق، وجَمِيعُها من أسماء المعاني.

المَصْدَرُ

١- مَصَادِرُ الأَفْعَالِ الثُّلاَثِيَّة

القواعد:

١٠٥- الْمَصْدَرُ: مَا دَلَّ على حدث مجرد مِنَ الزَّمَانِ، وَهُوَ أَصْلُ جَمِيعِ الْمُشْتَقَّاتِ.

١٠٦- مصادر الأفعال الثلاثية كثيرةٌ لاَ تُعرف إلاَّ بِالسَّماعِ والرُّجُوعِ إلى كُتُبِ اللغةِ، غَيْرَ أنَّ هُنَاكَ ضَوَابطَ غالِبيَّة، أهَمُّهَا ما يأتي:

أ- (فِعالة): فِيما دَلَّ عَلَى حِرْفةٍ.

ب- (فِعَال): فيما دل عَلَى امْتنَاعٍ.

ج- (فَعَلان): فيما دل عَلَى اضْطِرَاب.

د- (فَعِيل): فِيما دَلَّ عَلَى سَيْرٍ.

هـ- (فَعِيل) أو (فُعَال): فيما دل على صَوْتٍ.

و- (فُعْلَة): فيما دل على لَوْن.

ز- (فُعَال): فيما دل على دَاءٍ.

وإِذَا لَمْ يَدُلَّ الْمَصْدَرُ على شيء من ذلك، فالْغَالِب:

أ- في (فَعُلَ) أنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ على (فُعُولة) أو (فَعَالة)؛ كَـ: سُهُولة وفَصَاحة.

ب- وَفِي (فَعِلَ) اللاَّزِمِ أَنْ يَكُونَ مصدره على (فَعَل)؛ كَـ: فَرَح وعَطَش.

ج- وَفِي (فَعَلَ) اللاَّزِمِ أن يكون مصدره عَلَى (فُعُول)؛ كَـ: قُعُود وجُلُوس.

د- وفِي المُتعدِّي منْ (فَعِلَ) و (فَعَلَ) أنْ يَكونَ مصدره على (فَعْل)؛كَـ: فَهْم وفَتْح.

٢- مصادر الأفعال الرباعية

القواعد:

١٠٧- مصادر الأفعال الرباعية قِياسيّةٌ، وتَخْتَلِفُ أوزانُها باختلاف صِيَغِ الأفْعال:

أ- فإنْ كانَ الْفِعْلُ على وَزْنِ (أفْعَلَ) فَمَصْدَرُهُ على (إفْعَال)(١).

ب- وَإنْ كان على وزن (فعَّل) فَمَصْدَرُهُ على (تَفْعِيل)(٢).

ج- وَإنْ كان على وزن (فَاعَلَ) فَمَصْدَرُهُ على (فِعَال) أو (مُفَاعَلَة).

د- وَإن كانَ على وَزْنِ (فَعْلَلَ) فَمَصْدَرُهُ على (فَعْلَلَة)، إلا إذا كان مضعَّفا فَيَجُوزُ في مصدرِهِ (فِعْلَال) أيضاً.

٣- مَصَادِرُ الأَفْعَالِ الْخُمَاسِيَّةِ والسُّدَاسِيَّةِ

القواعد:

١٠٨- مَصَادِرُ الأَفْعَالِ الْخُمَاسِيَّةِ والسُّدَاسِيَّةِ قِيَاسِيَّةٌ، وتَأتي عَلَى وَزْنَين:

أ- إنْ كانَتْ مَبْدُوءَةً بِهمزَةِ وَصْل جاءَتْ على وزن الماضي مع كَسْرِ ثالثِهِ وزِيادةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ(٣).

ب- وَإنْ كَانَتْ مبدوءة بتاء زائدة جاءت على وزن الْماضي مَعَ ضَمِّ ما قبل الآخر فَقَطْ(٤).

---

(١) إذا كانت عين الفعل ألفا كَ (أقام) و (أعان)، حذفت ألف الإفعال من مصدره، وعوض عنها تاء في الآخر، فيقال: (إقامة) و (إعانة).

(٢) إذا كانت لام الفعل ألفا كـ (ولى) و (ربى)، حذفت ياء التفعيل من المصدر، وعوض عنها تاء في آخره، فيقال: تولية وتربية.

(٣) إذا كان الفعل على وزن (استفعل)، وكانت عينه ألفا، حذفت (ألف الاستفعال) من مصدره، وعوِّض عنها تاء في الآخر، كـ (استقام استقامة) و (استفاد استفادة).

(٤) إذا كان الفعل على وزن (تفَعَّل) أو (تفاعل) وكانت لامه ألفا، قلبت الألف في المصدر ياء، وكسر ما قبلها، كـ (تأنى تأنيا) و (توالى تواليا).

إعمَالُ المَصْدَر

القواعد:

١٠٩- يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فعله سواء أكان مُحَلَّى بـ (أَل)، أمْ مُضافاً، أمْ مُجَرَّداً من (أل) والإضافة.

١١٠- يُشترط في عَمَلِ المصدر أنْ يَصْلُحَ تقديره بـ (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، أو أن يكون نائبا عن فعله.

الْمَصْدَرُ الميمِي

القواعد:

١١١- الْمَصْدَرُ المِيميُّ: مَصْدَرٌ مبدوء بميم زائدة في غير (المُفَاعَلَةِ).

١١٢- إذا كان الفعل ثلاثيا، مثالا، صحيح اللام، محذوف الفاء في المضارع، كان مصدره الميمي على وزن (مَفْعِل) بكسر الْعَيْنِ.

١١٣- إِذَا كانَ الْفِعْلُ ثُلاثِيًّا، وَلَيْسَ مثالا، صحيح اللام، محذوف الفاء في المضارع، كان مصدره الميمي على وزن (مَفْعَلٍ) بفتح العين.

١١٤- إذا كان الفعل غير ثلاثي، كان مصدره الميمي على وزن (اسم المفعول).

١١٥- قدْ تُزاد على صيغة المصدر الميمي تاء في آخره.

الَمرَّةُ والْهَيْئَةُ

القواعد:

١١٦- اسمُ الْمَرَّةِ: مَصْدَرٌ يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، واسْمُ الهَيْئَةِ: مَصْدَرٌ يدل على هيئة الفِعْلِ حينَ وُقُوعِهِ.

١١٧- اسْمُ المَرَّةِ: يَكُون على وزن (فَعْلَة) إذا كان الفعل ثُلاثيًّا، فإنْ كان غير ثلاثي كان على وَزْنِ الْمَصْدَرِ بزيادة تاء في آخِرِهِ.

١١٨- اسْمُ الْهَيْئَةِ: يكون على وزن (فِعْلَة) إذا كان الْفِعْلُ ثُلاَثِيًّا، ولا صِيغَة لهُ مِنْ غير الثلاثي.

١١٩- إذا كانَ المَصدَرُ مختوماً بالتاءِ في الأصلِ كانت الدَّلالَةُ على المَرَّةِ بالْوَصْفِ لا بالصِّيغَةِ(١)، وكذلك الشَّأنُ في الدَّلالةِ على الْهَيْئَةِ إذا كان الفعل ثلاثيا(٢).

---

(١) هذا إذا كانَ المَصدَرُ على (فَعْلَة) بفتح الفاء، فإن كان مكسورها أو مضمومها؛ ك: (نشدة)، وك: (سدرة) فتحت الفاء للمرة، ولم يؤت بالوصف.

(٢) غير أن الدَّلالةِ على الْهَيْئَةِ هنا تكون بالوصف أو الإضافة.

أقسَامُ المشتقِّ

١- اسم الفاعِلِ، وَصِيَغُ الْمُبَالَغَة

القواعد:

١٢٠- اسْمُ الفاعل: اسمٌ مصُوغٌ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ، أوْ قامَ بِهِ.

١٢١- يُصَاغُ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعِل)، ومِنْ غيْرِ الثلاثي على وزن مُضارِعِهِ؛ بإبْدالِ حَرْفِ الْمُضارَعةِ مِيماً مَضمُومةً، وكسر ما قبل الآخرِ.

١٢٢- يُحوَّل اسمُ الْفاعِلِ عِنْدَ قَصْدِ الْمُبَالَغَةِ إلى (فَعَّال)، أوْ (مِفْعَال)، أو (فَعُول)، أو (فَعِيل)، أو (فَعِل)، وهَذهِ الصِّيَغُ سَماعِيَّة(١)، ولا تُبنَى إلا من الثلاثي، ونَدَرَ بناؤها مِنْ غيْرِهِ.

عَمَلُ اسْمِ الفاعِلِ

القواعد:

١٢٣- يعْمَلُ اسمُ الْفَاعِلِ عَمَلَ فِعْلِهِ، فإنْ كانَ لازِماً رَفَعَ الْفاعِلَ، وإنْ كانَ مُتَعدِّياً رَفَعَ الْفاعلَ ونَصَبَ الْمَفْعُولَ بِهِ.

١٢٤- لا يَعْمَلُ اسمُ الْفاعِلِ إلاَّ في حَالَيْن:

أ- الأولى: أنْ يَكونَ مُحَلَّى بِالألِفِ واللاَّمِ.

ب- الثَّانِيَةُ: أنْ يَدُلَّ على الحَالِ أو الاسْتقْبالِ، ويعْتَمِد على نفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو مَوْصوفٍ.

١٢٥- تَعْمَلُ صِيَغُ الْمُبَالَغَةِ عَمَلَ اسمِ الْفَاعِلِ بِشُرُوطِهِ.

---

(١) نقل بعض النحاة أن الكوفيين يرون أن صيغ المبالغة قياسية في الثلاثي المتعدي.

٢- اسِمُ المفعولِ وعمله

القواعد:

١٢٦- اسمُ الْمَفْعُولِ: اسم مصوغٌ من مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمبْنِيّ للمجْهولِ للدَّلالَة على مَا وقعَ عَلَيْهِ الفِعْلُ.

١٢٧- يُصاغ اسْمُ المفُعولِ منَ الثُّلاثِيّ على وزن (مفعول)، ومن غير الثلاثي على وزن اسم فاعِلِهِ معَ فتْحِ ما قبل الآخر.

١٢٨- لا يضاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر(١).

١٢٩- يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول بالشُّرُوطِ التِي تقدمت في عمل اسمِ الْفاعِلِ.

٣- الصفة المشبهة باسم الْفاعِل

القواعد:

١٣٠- الصفة المشبهة باسم الفاعل: اسم مصوغٌ من مصدر الثلاثي اللّازِمِ للدَّلالةِ على مَنْ قَام بِهِ الفعل على وجه الثُّبُوت.

١٣١- تَأْتِي الصِّفَةُ المشبهة من باب (فَرِحَ) على ثَلاثَةِ أَوْزانٍ:

أ- (فَعِل): فيما دل على حزن أو فرح، والمؤنث منه على (فَعِلَة).

---

(١) يشترط في الظرف والمصدر هنا أن يكونا متصرفين مختصين، والمتصرف من الظرف: ما يفارق النصب على الظرفية أو الجر بـ (من) كـ: (يوم) و (جهة)، والمتصرف من المصدر: ما يفارق النصب على المصدرية كـ: (فتح) و (نصر).

والمختص من الظرف ما خُصص بنوع من أنواع المخصصات كالإضافة والوصف مثلا، والمختص من المصدر: ما ليس لمجرد التأكيد كأن يكون لبيان النوع أو العدد.

وبعض النحاة لا يرى اشتراط التصرف في الظرف مستدلا بقوله تعالى: {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ} [سبأ: ٥٤]، ويشترط في المجرور هنا أن يكون مختصا فلا يصح أن تقول: أمجلوس في المكان؟

ب– (أَفْعَل): فيما دل على عيب أو حِلْية أو لون، والمؤنث مِنْهُ على (فَعْلَاء).

ج– (فَعْلَان): فيما دَلَّ على خُلُوّ أو امتلاء، والمؤنث مِنْهُ على (فَعْلَى).

١٣٢– تأتي الصفة المشبهة من باب (كَرُمَ) على أوزان شتى، أَشهَرُها: (فَعِيلٌ)، و (فَعْلٌ)، و (فُعَالٌ)، و (فَعَالٌ)، و (فَعَلٌ)، و (فُعْلٌ).

١٣٣– كلُّ مَا جاء من الثلاثي بمعنى (فاعلٍ)، ولم يكن على وزنه فهو صفة مشبهة(١).

عمل الصفة المشبهة

القواعد:

١٣٤– تَعْمَلُ الصِّفةُ المُشَبَّهَة عَمَلَ اسم الفاعل المُتَعَدِّي لِوَاحدٍ(٢).

١٣٥– يأتي معمول الصفة المشبهة على ثلاث حالات:

أ– أن يكون مَرْفُوعاً على الفَاعِليَّةِ.

ب– أن يكون منْصُوباً على شِبْهِ المفعولية إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كانَ نكِرَةً.

ج– أنْ يَكُونَ مَجْرُوراً بالإضافة(٣).

---

(١) كل صفة مشبهة قُصد بها الحدوث تحول إلى صيغة (فاعل)ك (ضائق) في ضيق، و (سائد) في سيد، و (فارح) في فرح.

(٢) كل اسم فاعل أو مفعول قصد منه الثبوت يُعطَى حكم الصفة المشبهة في العمل من غير تغيير في صيغته، ك (حاد البصر)، و (مشرق الجبين)، و (مفتول الذراعين).

(٣) يمتنع الجر إذا كانت الصفة بـ (أل) وليست مثناة ولا جمعَ مذكر سالما، ومعمولها خَالِياً مِنْ (أل) ومن الإضافة إلى المحلى بها، كما تقدم لك في باب الإضافة؛ فلا يصح أن تقول: (أنت القوي قلبٍ)، بالجر.

٤- اسمُ التَّفْضيل

أ- تَعْريفُهُ وشُرُوطُهُ

القواعد:

١٣٦- اسْمُ التَّفْضِيلِ: اسمٌ مَصُوغٌ على وزْنِ (أَفْعَل) للدَّلالةِ على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

١٣٧- يُصَاغُ اسْمُ التَّفضيل من الأفْعالِ التي يَجُوزُ التَّعجُّبُ منها، وهي الأفْعالُ الجَامِعَةُ الشُّرُوطَ الثَّمانِيَةَ التي تقدمت هناك.

١٣٨- يُتوصل إلى التَّفضيلِ مِمَّا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ بذِكْرِ مَصْدَرِه مَنْصُوباً على التَّمْييزِ بَعْدَ (أشَدَّ) أوْ شبهها(١).

ب- حَالاتُ اسْم التَّفْضيل

القواعد:

١٣٩- لاسْمِ التَّفْضِيل أرْبَعُ حالات:

أ- أن يكون مجردا من (أل) والإضافة، وفي هذه الحال يجب إفْرادُهُ وتَذْكيرُهُ، والإتْيانُ بعده بالمفضل عليه مَجروراً بِـ (مِنْ).

ب- أنْ يَكونَ مُحَلَّى بـ (أَلْ)، وفي هذه الحال تجبُ مُطابقتُهُ لِمَوْصُوفِهِ، ولا يُؤتى بعده بالمفضل عليه(٢).

ج- أن يكون مضافا إلى نكرة، وفي هذه الحال يجب إفراده وتذكيره.

د- أنْ يَكونَ مضافا إلى معرفة، وهُنا تجوزُ فيهِ المطابقة وعدمها(٣).

---

(١) اسم التفضيل لا يأتي مطلقا من المنفي والمبني للمجهول؛ لأن مصدرهما يجب أن يكون مؤولا، والمصدر المؤول معرفة، فلا يكون تمييزا.

(٢) يرجع في تأنيث اسم التفضيل وتكسيره إلى السماع، فقد يكون تأنيثه أو تكسيره غير مسموع كـ (أظرف) و (أشرف)، وعلى هذا تكون المطابقة مقيدة بالسماع عن العرب.

(٣) هذا إذا قصد به التفضيل كما في أمثلة الطائفة الأخيرة -راجع الأمثلة في أصل الكتاب-، أما إذا لم يقصد به التفضيل فتجب فيه المطابقة، كما إذا قلت: محمد وعلي أكتبا سكان الضيعة، إذا كان من عداهما فيها أميًّا.

ج- عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيل

القواعد:

١٤٠- يَرْفَعُ اسْمُ التَّفْضيل الضَّميرَ الْمُسْتَتِرَ، ولا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ قياساً إلاَّ إذا صَحَّ أنْ يَقَعَ في موْضِعِهِ فِعْلٌ بِمَعْناه، وهذا مُطَّرِدٌ في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شِبْهِه. ويكون مرفوعه أجنبيا(١) مفضلا على نفسه باعتبارين.

٥- اسما الزمان والمكان

القواعد:

١٤١- اسما الزمان والمكان: اسْمَانِ مَصُوغانِ من الْمَصْدَرِ للدّلالةِ على زَمانِ الفِعْلِ أوْ مَكانِهِ.

١٤٢- ويُصاغان مِنَ الثلاثي على وزن (مَفْعَل) إذا كان الْفِعْلُ ناقصاً، أوْ كان المضارع مفتوح الْعَيْنِ أوْ مَضْمُومَها، وعلى وزْنِ (مَفْعِل) إذا كانَ الْفعْلُ صحيحَ الآخر مكسور العين في الْمُضَارِعِ، أوْ كَانَ مِثالاً صَحيحَ الآخِرِ(٢).

١٤٣- ويُصَاغَانِ منْ غير الثلاثي على وزن (اسم المفعول)(٣).

٦- اسم الآلة

القواعد:

١٤٤- اسْمُ الآلةِ: اسْمٌ مصُوغٌ من مصدر الثلاثي المتعدي، للدلالة على ما وَقعَ الْفِعْلُ بِوَساطَتِه.

١٤٥- لاسْمِ الآلةِ ثَلاثةُ أوْزانٍ سَماعيَّةٌ، وهي: (مِفْعَالٌ) و (مِفْعَلٌ) و (مِفْعَلَةٌ).

---

(١) المرفوع الأجنبي هذا هو ما لم يتصل بضمير الموصوف.

(٢) قد تلحق (مفعلاً) هاء التأنيث كما في (مقبرة)، و (مزرعة)، و (مدرسة)، و (مهلكة) أي: مفازة.

(٣) على هذا تكون صيغة الزمان والمكان، والمصدر الميمي، واسم المفعول من غير الثلاثي، واحدة، والتمييز لا يكون إلا بالقرائن.

المَنْقُوصُ والمَقْصُورُ والمَمدود

١- تَعْرِيفُها، وأَحْكامُها عِنْدَ إفرادها

القواعد:

١٤٦- الْمَنْقُوصُ: كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها.

١٤٧- الْمَقْصُورُ: كلُّ اسْمٍ معرب آخره ألف لازِمَة.

١٤٨- الْمَمْدُودُ: كلُّ اسم معرب آخره همْزةٌ قَبْلَها أَلِفٌ زَائِدةٌ.

١٤٩- إذا نُوِّن المنقوصُ حُذفت ياؤه لَفْظاً وخَطًّا في الرَّفْعِ والجَرِّ، وبَقيَت في النَّصْبِ.

١٥٠- إذَا نُوِّن الْمَقْصُورُ حُذفت ألِفُه لَفْظاً لاَ خطا في الرفع، والنَّصْبِ والجَرِّ.

٢- تَثْنِيَتُها وجَمْعُها جَمْعَ تَصْحِيح

أ- في المنقوص

القواعد:

١٥١- يُثَنَّى الْمَنْقُوص بِزِيادَةِ ألف ونون في حَالةِ الرَّفْعِ، وياءٍ ونون في حالتي النَّصْبِ والجرِّ، مَعَ رَدِّ يَائِهِ إنْ كانتْ مَحْذوفَةً.

١٥٢- يُجمع الْمَنْقُوصُ جَمْعَ مذكَّرٍ سالما بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخره، معَ حَذْفِ يائِهِ وضم ما قبل الْواوِ وكَسْر ما قَبْلَ الْيَاءِ للمُناسَبَة(١).

ب- في المقصور

القواعد:

١٥٣- يُثنى الْمَقْصُورُ بِزِيَادَةِ ألف ونون في حَالةِ الرَّفْعِ؛ وياءٍ ونون في حالتي النَّصْبِ والجرِّ، مَعَ قَلْبِ الألِفِ ياءً إنْ كانَتْ رَابعة فَصَاعِداً، ورَدّها إلى أصْلِها إنْ كانَتْ ثالثةً.

---

(١) لا يُجْمَعُ الْمَنْقُوصُ جَمْعَ مؤنث سالما إلا إذا سمي به مؤنث، وحينئذ تزاد في آخره الألف والتاء، ثم يعامل مُعاملتَه في التثنية.

١٥٤- يَجْمَع الْمَقْصُورُ جمع مذكر سالما بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخره، مع حَذْفِ أَلِفِهِ وإبْقاءِ الفتحة قبل الواو أوِ الياء.

١٥٥- يُجْمَعُ الْمَقْصُورُ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً بِزِيادَةِ أَلِفٍ وتاءٍ في آخره، ويُتَّبع في جَمْعِه ما اتُّبع في تثنيته.

ج- في الممدود

القواعد:

١٥٦- يُثنى الْمَمْدُودُ بِزِيادةِ أَلِفٍ ونُونٍ أوْ ياء ونون في آخِرِهِ وتَبْقَى هَمْزَتُه على حالِها إنْ كانَتْ أصْلِيَّةً، وتُقلب واواً إنْ كانت للتَّأنيثِ، ويَجُوزُ فيها الْوَجْهانِ فيما عَدَا ذَلِكَ.

١٥٧- إنْ صَحَّ جَمْعُ الاسْمِ الْمَمْدُودِ جمع مذكر سالما، أو جمع مؤنث سالما، عُومل في الجمْع مُعاملتَه في التثنية.

شُرُوطُ المُثَنَّى

القواعد:

١٥٨- يُشْتَرَطُ فيما يُثَنَّى أن يَكون مُفْرداً، مُعْرَباً، غَيْرَ مُرَكَّبٍ، لَهُ مُمَاثِلٌ في لَفْظِهِ ومَعْناه.

١٥٩- يُلْحَقُ بالْمُثَنَّى في إعرابه خَمْسَةُ أَلْفَاظٍ، وهي: (اثْنانِ)، و (اثنتان)، و (ثنتان)، و (كلا) و (كلتا) مضافتين إلى الضمِيرِ.

شُرُوطُ جَمع المذكرِ السَّالِمِ

القواعد:

١٦٠- لا يُجْمَعُ جمع المذكر السالم إلاَّ الْعَلَمُ أو الصِّفَةُ.

ويُشْتَرَط في العلم أن يكون: لمذكر، عاقل، خاليا من التاء، ومن التَّركيب(١).

ويُشْتَرَط في الصِّفة أن تكون لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست من باب (أفعل فَعْلاء)، ولا من باب (فَعْلان فَعْلَى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

١٦١- يُلحَق بجَمْع المذكَّر السالم في إعرابه أَلْفاظٌ، منها: (أُولو)، و (عِشْرُون) وَأَخَوَاتُها، و (بَنُون)، و (أَهْلُون)، و (أَرَضُون)، و (سِنُون)، و (عالَمُون)(٢).

ضَوَابِطُ جَمع المُؤَنَّثِ السَّالِمِ

---

(١) العلم المركب تركيبا إضافيا يجمع جزؤه الأول ويضاف إلى الثاني، أما المركب المزجي والمركب الإسنادي، فيبقيان كما هما، ويضاف إليهما عند إرادة الجمع (ذوو) في الرفع و (ذوي) في النصب والجر.

(٢) أولو الفضل: أصحابه، وأهلوك: ذوو قرابتك، والأرضون: جمع أرض، والسنون: جمع سنة، والعالَمون: أصناف الخلق.

القواعد:

١٦٢- يَطَّرد جمع المؤنث السالم في ثمانِيَةِ مَواضِعَ هِيَ:

أ- أعْلاَمُ الإناثِ.

ب- مَا خُتم بِالتَّاء(١).

ج- ما خُتم بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورةِ(٢).

د- ما خُتم بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ(٣).

هـ- مُصَغَّر مَا لاَ يعقِلُ.

و- صِفةُ ما لا يعقل.

ز- كلُّ خُمَاسِيٍّ لَمْ يُسمع لَهُ جَمْعُ تَكسيرٍ.

ح- مَا صُدِّر بـ (ابنٍ) أوْ (ذي) مِنْ أسْمَاء ما لاَ يَعْقِلُ.

١٦٣- يُلحق بِجَمْعِ المؤنث السالم في إعْرَابِهِ (أُولات)، وَما سمي به كـ (بركات) و (عرفات).

جَمعُ الاسم المُؤَنَّثِ الثُّلاثِيِّ جَمْعاً سالِماً

---

(١) يُستثنى من ذلك: امرأة وشاة وأَمَة وأُمَّة وشَفَة. وعند جمع الأسماء المختومة بالتاء جمع مؤنث سالما تحذف التاء من المفرد.

(٢) يستثنى من ذلك: (فعلى) مؤنث (فعلان) كـ (عطشى)، فلا تُجْمَعُ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سالما، كما لا يجمع مذكرها جمع مذكر سالما.

(٣) يستثنى من ذلك: (فعلاء) مؤنث (أفعل) كـ (زرقاء)، فلا تُجْمَعُ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سالما، كما لا يجمع مذكرها جمع مذكر سالما.

القواعد:

١٦٤- إذا كان الْمُفْرَدُ اسْماً ثُلاَثِيًّا صحيحَ الْعينِ ساكنها مفتوح الفاء، وجَبَ فَتْحُ عَيْنِهِ عِنْدَ الْجَمْعِ.

وإِنْ كانَ مَضْمُومَ الْفاءِ أوْ مَكْسورَها، جَازَ في عَيْنِهِ ثَلاَثَةُ أوجه: الفتح، والإسكان والإتْبَاعُ للفاءِ.

جُمُوع التَّكسِيرِ

١- جُمُوعِ القِلَّةِ

القواعد:

١٦٥- جَمْعُ الْقِلَّةِ يَصْدُق على ثلاثة إلى عَشَرَةٍ، وقد يُستعمل في الْكَثْرَةِ أحْياناً.

١٦٦- أَوْزَانُ جُمُوعِ القِلَّةِ أرْبَعةٌ:

أ- (أَفْعُلٌ): ويكون جمعا لـ (فعلٍ) صَحِيحِ الْعَينِ، أو اسم رباعي مؤنث بلا عَلاَمَةٍ وَقبْلَ آخِرِهِ مُدٌّ.

ب- (أفْعَالٌ): وَيَكونُ جَمْعاً لكلِّ ثُلاثيٍّ لَمْ يَطَّرِدْ فيه (أَفْعُل).

ج- (أَفْعِلَة): ويَطَّرِدُ في كل اسم مُذَكَّرٍ رُباعيٍّ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفُ مُدٍّ.

د- (فِعْلَة): وسُمع في ألْفاظٍ: منْها (فِتْيَة، وشيخةٌ)، جَمْعَيْنِ لفَتًى وَشَيْخٍ.

٢- جُمُوعِ الْكَثْرَة

القواعد:

١٦٧- جَمْعُ الْكَثْرَةِ يَدُلُّ على ثلاثة إلى غيْرِ نهَايَة.

١٦٨- أَوْزَانُ جُمُوعِ الْكَثْرَةِ كثيرةٌ، ومنها ما يأتِي:

أ- (فُعُلٌ): ويَطَّرِدُ في كلِّ وَصْفٍ على (أَفْعَل) أوْ (فَعْلاء).

ب- (فَعْلَى): ويطرد في كل وَصْفٍ على (فَعِيل) بمعْنى (مَفْعُولٍ)، دَالٍّ على هلاك أو تَوَجُّعٍ.

ج- (فَعَلَة): وَيَكُونُ جَمْعاً لوَصْفِ مُذَكَّر (عاقل) على وزن (فاعِل) صحيح اللام.

د- (فُعَلاء): ويَطَّرِدُ في وصف لمذكر، عَاقِلٍ، عَلَى (فَعِيل) بِمَعْنى (فاعِل)، مُفيدٍ للمدح أو الذم، غَيْرَ مضعَّف، وَلا مُعْتَلِّ اللامِ.

١٦٩- وَمِنْ جُمُوعِ الْكَثْرَةِ الكثيرة الدَّورَانِ في الْكلامِ ما يأتي:

أ- (فُعَلَة): ويَطَّرِدُ في وصف لمذكر عاقل، على (فاعِل)، مُعْتَلِّ اللاَّمِ، كقُضاة وغُزَاةٍ.

ب- (فُعَّلٌ): ويَطَّرِدُ في وَصْف عَلَى (فاعِلٍ) أوْ (فاعِلَةٍ)، صَحِيحَي اللاَّمِ كرُكَّع وصُوَّم.

ج- (فُعَّالٌ): ويطرد في وصف لمذكر عاقل، على (فاعل)، صحيح اللام، مثلُ: كُتّاب وحُرَّاسٍ.

د- (أَفْعِلاءُ): ويَطَّرِدُ في وصْفٍ لعاقِلٍ، على (فَعِيل) بمعنى (فاعِلٍ) مُعْتَلِّ اللاَّمِ، أوْ مُضَعَّف، مِثْلُ: أغنِياء وأشِدَّاءَ.

هـ- (فُعَلٌ): ويكون جمعا لاسْمٍ على (فُعَلَة)، نحوُ: لُجَج ومُدًى. أوْ لوَصْفٍ على (فُعْلَى) مُؤَنّثِ (أفْعَلَ)، نَحْوُ: كُبَرٍ وصُغَرٍ.

و- (فِعَلٌ): ويَكونُ جَمْعاً على (فِعْلَةٍ)؛ مِثْلُ: كِسَر ونِقَمٍ.

ز- (فِعَالٌ): ويَكونُ جمعا لاسم على (فَعَلٍ)، صَحيح اللامِ، مثل: جِبَال، ولِـ (فَعيلٍ) و (فَعِيلَةٍ) وصْفَيْن من باب (كرُم)، مِثْلُ: كِرَام وظِرَافٍ.

ح- (فُعُولٌ): ويَكونُ جمعا لـ (فِعْلٍ) اسْماً، مُثَلَّثَ الْفاءِ غَيْرَ واوِيِّ الْعيْنِ؛ مِثْلُ: قُلُوب وقُرُودٍ وجُنودٍ. ولاسْمٍ على (فَعِلٍ)؛ مِثْلُ: كُبُودٍ ونُمُورٍ.

ط- (فَوَاعِل): ويَطَّرِدُ في (فاعِلَة) وصْفاً أو اسْماً، مثْلُ: كَوَاتِب ونواصٍ؛ وفي (فاعِلٍ) وصْفاً لِمُؤَنثٍ، مثْلُ: عَوَاطِل ونواشز(١)، وفي (فاعِل) وصْفاً لِمُذكَّرٍ، غيْرِ عاقِلٍ، مِثْلُ: صَوَاهِل وشَوَامِخَ. وفي اسْمٍ على (فاعِلٍ) أوْ (فَوْعَل) أوْ (فَوْعَلة)، مِثْلُ: كَوَاهِل وجَواهِرَ وصَوامعَ.

ي- (فَعَائِل): ويطّردُ في كل رباعي، مُؤَنثٍ، ثالِثُهُ مَدَّةٌ زَائِدةٌ، مثل: سَحَائِب وصحائِفَ وعَجائِزَ.

ك- (مَفَاعِلُ): ويَطَّرِدُ في كلِّ رُباعِيٍّ مَبْدُوءٍ بِميمٍ زائِدَةٍ، مُذكراً كان أو مؤنثاً، مثْلُ: مَفَاسِد، ومنَازِلَ.

النَّكِرَة والمَعْرِفة

أقسام المعارف

(١) العاطل: المرأة ليس عليها حلي، والناشز: المرأة تبغض زوجها.

القواعد:

١٧٠- النَّكِرَة: اسْمٌ يَدُلُّ على شيء غير مُعَيَّنٍ.

١٧١- الْمَعْرِفَةُ: اسْمٌ يدل على شيء بِعَيْنِهِ.

١٧٢- الْمَعَارِفُ سَبْعٌ، وهي: الضَّمِيرُ، والعَلَمُ، واسْمُ الإِشارَةِ، والاسْمُ المَوْصُولُ، والْمُحَلَّى بِـ (أَلْ)، والْمُضَافُ إلى مَعْرِفَةٍ، والْمَعْرَّفُ بِالنِّدَاءِ.

١- طائفةٌ مِنْ أحكامِ الضَّميرِ

أ- الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ

القواعد:

١٧٣- الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ جَوازاً: هُوَ الَّذِي يَصِحُّ أن يحل محله الاسْمُ الظَّاهِرُ، ويُلحظ في: فِعْلِ الْغَائِبِ والْغَائِبَةِ، واسْمِ الْفِعْلِ الْماضِي، واسم الْفاعل، واسم المفعول، والصفة الْمُشبَّهَةِ.

١٧٤- الضميرُ الْمُسْتَتِرُ وُجُوباً: هُوَ الَّذِي لا يصح أن يحل الاسم الظاهر مَحَلّهُ، وَيُلْحَظُ في: أمرِ الْوَاحِدِ، والْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بتاءِ خطَابِ الْوَاحِدِ، أوِ الهَمْزَةِ، أو النُّونِ، وفي اسم فعْلِ المُضَارِعِ والأَمْرِ، و (أفْعَلَ) التَّفْضِيل، وأفعالِ الاسْتِثناء، و (أفْعَلَ) في التَّعَجُّبِ.

ب- نونُ الْوِقَايَةِ قَبْلَ الضَّمِيرِ

القواعد:

١٧٥- إذا اتَّصَلَ فِعْلٌ بِياء الْمُتَكلِّمِ وَجَبَ أنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَه وبَين الْياء نونٌ تسَمَّى (نون الوقاية).

١٧٦- إذا اتَّصَلَ الْحَرْفانِ: (مِنْ) و (عَنْ) بياءِ الْمُتَكلِّمِ وَجَبَ تَوَسُّطُ نونِ الْوِقايَةِ.

١٧٧- إذا اتَّصَلَتْ (لَدُنْ) أَوْ (إنَّ) أو إحدى أخواتها بِياءِ الْمُتَكلِّمِ، جَازَ توسط نون الوقاية، وهو كثير في (لَيْتَ).

٢- طائفةٌ مِنْ أحكامِ الْعَلَمِ

القواعد:

١٧٨- يَكُونُ الْعلَمُ مُفْرَداً، ومُرَكَّباً تَرْكِيباً إضافيًّا، أوْ مَزْجِيًّا، أوْ إسنادِيًّا، أو مَختوماً بِكلِمةِ (وَيْهِ).

والأوَّلُ وصَدْرُ الثَّاني: يُعْرَبانِ على حسب العوامل، والثالثُ: يُمنعُ منَ الصَّرْفِ، والرَّابعُ: يَبْقَى على صورتهِ كما كانَ قَبْلَ العلَمِيَّةِ، والخَامسُ: يُبْنَى على الْكَسْرِ.

١٧٩- يَكون العَلَمُ اسْماً، وهوَ: ما وُضع أوَّلاً؛ ولقباً، وهُو: ما أُشعر بمدح أو ذم؛ وكُنْيَةً، وهُوَ: ما صُدِّر بِـ (أبٍ) أوِ (ابْنٍ)، ويَجِبُ أنْ يتأخر اللقب عن الاسم.

٣- طائفةٌ مِنْ أحكامِ الإشَارَةِ

القواعد:

١٨٠- يُطابِق اسمُ الإشارَةِ المُشَار إلَيْهِ في تَذْكِيرِهِ وتأنِيثِهِ، وإفْرَادِهِ، وتثْنِيتِهِ، وجَمْعِهِ، وتُطابِقُ الْكافُ المُخَاطَب فِي جَمِيعِ ما ذُكِرَ.

٤- طائفةٌ مِنْ أحكامِ الاسمِ الْمَوْصُولِ

القواعد:

١٨١- مِنَ الأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ (أَيٌّ)، وتكونُ مُضافَةً إلى مَعْرِفَةٍ أوْ غَيْرَ مُضافَةٍ، وهِيَ مُعَرَبةٌ، إلا إذا أُضيفت وحُذف صَدْرُ صِلَتِها.

١٨٢- تكُونُ صِلَةُ المَوْصولِ جملة فعلية، أو اسميَّة، أوْ ظَرْفاً، أو جارا ومجرورا.

١٨٣- يَجوزُ حَذْفُ الْعائِدِ إذَا كانَ عامِلُهُ فِعْلاً وهُوَ في مَحَلِّ نَصْبٍ، أو كانَ مَجْرُوراً بِحَرْفٍ جُرَّ بِهِ الْمَوْصولُ، أو كانَ مُضافاً إليه والمضاف اسم فاعل متعد للحال أوْ الاسْتِقْبَالِ، أوْ كانَ صَدْراً لِصِلَةِ (أيّ).

٥- المعرف بالألف واللام

القواعد:

١٨٤- المعرف بالألف واللام: اسمٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَلْ) فَأَفادَتْهُ التَّعْرِيفَ(١).

١٨٥- قَدْ تُزَادُ (أَلْ) في بَعْض الأَسْماءِ فَلاَ تُفيدُ تَعْرِيفاً، وزِيَادَتُها إمَّا لازِمَةٌ، كالدَّاخِلَةِ عَلَى الأَسْماءِ الْمَوْصُولةِ والأَعْلاَمِ الْمَوْضوعةِ من أَوَّلِ أَمْرِها مُقْترنَةً بالأَلِفِ واللام، وإمّا غَيْرُ لازِمَةٍ كالدَّاخِلَةِ عَلَى الأَعلاَمِ المنقولة؛ للدلالة على أن المعنى الأصلي مَلْحوظ للمُتكلِّمَ.

(٦ - ٧) الْمُعَرَّفُ بالإِضافَةِ، وَالْمُعَرَّفُ بالنداء

القواعد:

١٨٦- الْمُعَرَّفُ بالإِضافةِ: اسمٌ أُضيف إلى واحد من المعارف(٢).

١٨٧- الْمُعَرف بالنِّداءِ: مُنَادًى قُصد تعيينُهُ فاكتَسبَ التَّعْرِيف بِهذا الْقَصْدِ.

المُنَوَّن وَغَيرُ المُنَوَّن

القواعد:

---

(١) إذَا أُريد تَعْرِيفُ العدد بـ (أل) عرف صدره إن كان مركبا، وعجزه إن كان مضافا، وجزآه معا إن كانَ مَعْطُوفاً ومعْطوفاً عليه، وسيأتي ذلك في باب العدد.

(٢) هناك أسماء متوغلة في التنكير لا تتعرف ولو أضيفت إلى معرفة، ومنها: (مثل)، و (شبه)، و (غير)، ولذلك جاز أن تصف بها النكرة وهي مضافة إلى معرفة، فتقول: قابلت رجلا مثلك.

١٨٨- التَّنْوينُ: نونٌ ساكِنةٌ تَلْحَقُ آخَرِ الاسم، تُحذف خَطًّا، وَتَثْبتُ لفْظاً في غَيْرِ الْوَقْفِ. وما يَلحَقُهُ التَّنْوِينُ منَ الأَسماءِ يُسَمَّى (مُنَوَّناً)، وما لا يَلْحَقُهُ يُسَمَّى (غيْرَ مُنَوَّن).

١٨٩- يُمْنَعُ العَلَمُ من التنوين أو الصَّرْفِ:

أ- إذَا دل على مؤنث أوْ خُتم بالتَّاء، ويَجوزُ صَرْفه إذا كان ثلاثيا ساكن الْوَسَطِ.

ب- إذا خُتم بألف ونون زائِدَتين.

ج- إذَا جاء على وزن الْفِعْل.

د- إذا كان مركبا تركيبا مزجيا غير مختوم بكلمة (وَيْه).

هـ- إذَا كانَ أعْجَمِيّاً غَيرَ ثُلاَثيّ ساكِنِ الوَسَطِ.

و- إذا كان على وزن (فُعَلَ) مَعْدولاً بِهِ عنْ وزن (فَاعِلٍ).

١٩٠- تُمْنَعُ الصِّفَة مِن التَّنْوِينِ:

أ- إذا كانت على وزن (فَعْلَانَ) الذي لا تلحق التاءُ مؤنثَهُ.

ب- إذا كانت على وَزْن (أَفْعَلَ) الذِي لا تلحق التاءُ مؤنثَهُ.

ج- إذَا صِيغت مِنَ الواحِدِ إلى الْعَشرَةِ على وزْنِ (فُعَالَ) و (مَفْعَل)، أوْ كانَتْ كَلمَة (أُخَر)(١).

١٩١- يُمْنع الاسمُ من التنوين:

أ- إذا خُتم بألف التّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ أَوِ الْمَمْدُودَةِ.

ب- إذا كان على صيغة مُنْتهى الجُمُوعِ.

١٩٢- المَمْنُوعُ مِنَ التَّنْوِينِ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ، إلاّ إذَا كان مضافا أو مُحَلَّى بِـ (أَلْ) فَيُجَرُّ بالكسرة.

العَدَدُ

١- تَذكِيرُهُ وتأنيثُهُ

(١) المراد بأُخر هنا: جمع (أُخْرَى) مؤنث آخَر -بفتح الخاء-، كما جاء مفصلا في البحث في أصل الكتاب.

القواعد:

١٩٣- الأعْدادُ من (ثَلاثة) إلى (تِسْعَة) تكون على عكس الْمعْدُود مُفْرَدَةً، أَوْ مُرَكَّبةً، أَوْ معطوفاً عَلَيْها.

١٩٤- الْعَدَدُ (عشْرَة) يكون على عكس المعدود إن كان مفردا، وعلى وفقه إن كان مركبا.

١٩٥- العددان (واحد) و (اثنان) يوافقان الْمعدُودَ مُفْرَدَيْن، أَوْ مُرَكَّبَين، أَوْ مَعْطوفاً عَلَيْهِمَا.

١٩٦- (مئَةٌ) وَ (أَلْفٌ) وَأَلْفَاظ الْعُقُودِ تَلْزَمُ صُورَةٌ واحِدَةً، سواءٌ أكان الْمعْدودُ مُذكَّراً أمْ مُؤَنَّثاً.

٢- تَعرِيفُهُ

القواعد:

١٩٧- إذَا أُريد تَعْرِيفُ عَدد بِـ (أَلْ)، فَإِنْ كانَ مُضَافاً أُدخلت (أل) على المضاف إلَيْهِ، وإِنْ كانَ مُرَكَّباً أُدْخِلَتْ على صَدْرِهِ، وإِنْ كانَ معطوفا ومعطوفا عليه أُدْخِلَتْ على الجُزْأَيْن.

٣- حكم ما يُصاغ من العدد على وَزْنِ (فاعِلٍ)

القواعد:

١٩٨- يُصاغُ اسمُ على وزن (فاعِل) من الأعداد المفردة، من (اثنين) إلى (عَشَرَةَ)؛ ليَصِف ما قبله ويدل على ترْتِيبِهِ، وَيصاغُ مِثْلُ ذَلكَ منْ صُدورِ الأعداد المركبة، ومن الأعْدادِ الْمَعْطُوفِ عليْها، من (واحد) إلى (تِسْعة).

٤- كِناياته:(كَمْ) و (كَأَيِّن) و (كَذَا)

القواعد:

١٩٩- يُكْنَى عنِ الْعَدَد بِأَلْفاظ هِيَ:

أ- (كَمْ) الاسْتِفْهامِيّةُ: وتمييزُها مُفْرَدٌ مَنْصُوبٌ، إلا إذا دَخَلَ عَليْها حرف جر؛ فإنّهُ يكونُ مَجْروراً.

ب- (كَم) الْخَبَرِيَةُ: وَتَمييزُها مَجْرُورٌ، ويَكُونُ مُفْرداً وجَمْعاً، وتُفيدُ التَّكثيرَ.

ج- (كأيّن): وتمييزها مفرد مجرو بِـ (مِنْ)، وتَدُلُّ على التكثِيرِ.

د- (كذَا): وتَمْييزُها مُفْرَدٌ أوْ جَمْعٌ مَنْصُوبٌ، وهِيَ للتكثِيرِ أو التَّقْلِيلِ على حَسَبِ قَصْدِ المُتَكلِّمِ.

٢٠٠- إذَا كانَتْ (كَمْ) الاسْتِفْهاميّةُ أو الْخَبرِيّةُ كناية عن ذاتٍ وجاءَ بَعْدها فِعْلٌ متعد لم يأخذ مفعُولَهُ، كانَتْ مَفْعُولاً بهِ، وإنْ تَلاهَا لازمٌ مُتَعَدٍّ أخَذَ مفعولَهُ، أوْ لَمْ يَلِها فِعْلٌ، أُعربت مُبْتَدَأً، وإنْ كانَتْ كنايَة عَنْ زَمَنٍ أُعربت ظَرْفاً، وإنْ كنِيَ بها عَنْ حدث أُعربت مفعولا مُطْلَقاً.

قواعد كتاب

(النحو الواضح)

المرحلة الثانوية

الجزء الثالث:

التصغير

القسم الأول:

١- تَعْرِيفُهُ وصِيَغه

القواعد:

٢٠١- التَّصْغيرُ: تَحْوِيلُ الاسْمِ المُعْرَبِ إِلى (فُعَيْل) أو (فُعَيْعِل) للدَّلالَةِ عَلَى صِغر مَدْلولهِ، أو قِلَّتِهِ، أوْ حقَارَتِهِ(١).

٢٠٢- يُصَغَّرُ الثُّلاثي بتحويله إلى (فُعَيْل)، والرُّباعِيُّ بتحويله إلى (فُعَيْعِل)(٢).

٢- ما يُعامَل مُعَامَلَة الثُّلاثيّ عِنْدَ التَّصْغِير

القواعد:

٢٠٣- يصغر تصغير الثلاثي كل اسم ثلاثي الأصُول خُتم بِتَاءِ التأنيث، أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، أو الألف والنون الزَّائِدَتَيْنِ(٣)، وكُلُّ جَمْعٍ تكسير على وزن (أَفعالٍ)؛ فَلا يُكْسَرُ فِيهِ ما بَعْدَ ياء التصغير، بل يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مفتوحا.

٣- ما يُعامَل مُعَامَلَة الرُّبَاعِي عِنْدَ التَّصْغِير

القواعد:

٢٠٤- يصغر تصغير الرباعي كلُّ اسْم لَحِقَتْهُ بعد أربعة أحرف تاء التأنيث، أو ألفه الممدودة، أو ياء النسب، أو الألف والنون الزائدتان.

---

(١) من أغراض التصغير أيضا بيان قرب الزمان، نحو: قبيل الغروب، أو بيان قرب المكان، نحو: بُعَيد المدرسة. وقد يصغَّر الاسم أحيانا لتمليحه، نحو: (وُلَيدي) في تصغير (ولدي)، وقد يكون التصغير للتهويل، نحو: (نُكَيبة)؛ للدلالة على عظم النكبة.

(٢) هناك صيغة ثالثة للتصغير هي (فُعَيْعِيل) تكون في تصغير الخماسي الذي رابعه حرف لِين، نحو (قُنيدِيل)، و (عُصَيفير)، و (مُفَيتيح)، في تصغير (قنديل)، و (عصفور)، و (مفتاح)؛ لأن حرف اللِّين إن كان ياء في المكبَّر سلمت في التصغير، وإن كان واوا أو ألفا قلبتا ياءين لسكونهما وكسر ما قبلهما.

(٣) يشترط في المختوم بـ (ألف) و (نون) زائدتين هنا، ألا يختم مؤنثه بتاء التأنيث، نحو: (خَمصان) الذي مؤنثه (خمصانة)، فإنه حينئذٍ يصغَّر على (خُمَيْصين)، ويشترط أيضا ألا يجمع على (فَعَالِين) كـ (سرحان) و (سلطان)، فإنهما يصغران على (سُرَيْحين) و (سُلَيطين)، على أن هذين النوعين قليلان في اللغة.

٤- تَصْغِيرُ ما ثانِيهِ حَرْفُ عِلَّةٍ أو ألِفٌ

القواعد:

٢٠٥- إذا كان ثاني الاسْم حَرْفَ عِلَّةٍ مُنْقَلِباً عَنْ حَرْفٍ مِنْ أحْرُفِ الْعِلَّةِ، رُدَّ إلى أَصْلِهِ عِنْدَ التَّصْغِيرِ.

٢٠٦- إذا كان ثاني الاسم ألِفاً مُنْقَلِبَةً عَنْ همزة، أو زائدة، أوْ مَجْهُولَةَ الأَصْلِ، قلبت واوا في التَّصغِير.

القِسْمُ الثاني:

١- الْمُؤَنَّث الثُّلاثِيُّ

القواعد:

٢٠٧- إِذَا صُغر الاسم الثلاثي المؤنث تأنيثا حقِيقِيّاً، أوْ مَجَازِيّاً، وكانَ خَالياً مِنْ عَلامةِ التأنيثِ، لَحِقتْ آخرَهُ تاء التأنيث(١).

٢- تَصْغِير مَحْذُوفِ اللاَّمِ والفاء

القواعد:

٢٠٨- إِذَا حُذف مِنَ الاسْمِ الْمُكَبَّرِ حَرْفٌ، وَبَقِيَ عَلَى أَصْلَيْنِ وَجَبَ رَدُّ المحذوف عند التصغير.

٣- تَصْغِيرُ الجَمْعِ

القواعد:

٢٠٩- جُمُوعُ الْقِلَّةِ تُصَغَّرُ عَلَى لَفْظِها، وجُمُوعُ الْكَثْرَةِ يُصَغَّرُ مُفْرَدُهَا، ثمَّ تُجْمَعُ جمع مؤنث سالما إذا كان مؤنثا أو مذكرا غير عاقل، وجمع مذكر سالما إذا كان مُذَكَّراً عَاقِلاً(٢).

٤- تَصْغِيرُ مَا ثَالِثُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ

القواعد:

---

(١) وسُمع ترك التاء في تصغير قوس، وحرب، ودرع، وخَود (الشابة الحسنة الخلق)، وعرب، وناب (للمسنَّة من الإبل) وقوس، ونعل، وعرس (الزوجة) مع أنها مؤنثات.

(٢) تَصْغِيرُ اسم الجمع مثل: (ركب) و (صحب) على لفظه، فتقول: (رُكَيب)، و (صُحَيب). ومن أمثلة اسم الجمع: (قوم) و (سفر) "جماعة المسافرين"، و (شرب) "جماعة الشاربين" و (رهط).

ويصغر صدر المركب الإضافي والمركب المزجي، فتقول في تصغير (عبد الله): (عُبيد الله)، وفي تصغير (سمرقند): (سميرقند).

٢١٠- إذا كان ثالثُ الاسْمِ أَلِفاً أصْلِيَّةً رُدَّتْ إلى أصلها، فإن كان أصْلُها ياءً أُدغمت في ياء التصغير، وإنْ كانَ وَاواً قُلبت ياءً ثمَّ أُدْغِمَتْ، وإن كانَ ثالِثُهُ أَلِفاً زَائِدَةً أوْ وَاواً، قُلبتا ياءً وَأُدْغِمَتَا في ياء التصغير، وإن كان ثالِثُهُ ياءً أُدْغِمَتْ في ياءِ التَّصْغِير.

تذييل

١- تقدَّم لك في صدر هذا الباب أن التصغير خاص بالأسماء المعربة، ويستثنى من ذلك (ما أفعل) في التعجب، والمركب المزجيّ المختوم بكلمة (ويه)؛ فإنهما يُصَغَّران نحو: (ما أُحَيْسِن خلقَهُ) ونحو: (سُيَيْبَوَيْهِ).

وسُمع عن العرب أيضاً تصغير خمسة أسماء للإشارة، وهي: (ذا)، و (تا)، و (ذان)، و (تان)، و (أولاء)، فقالت: (ذَيَّا)، و (تَيَّا)، و (ذَيَّان)، و (تَيَّان)، و (أُولَيَّاء).

كما سُمع عن العرب أيضاً تصغير خمسة أسماء موصولة، وهي: (الذي)، و (التي)، و (اللذان)، و (اللتان)، و (الذين)، فقد قالت في تصغيرها: (اللَّذَيَّا)، و (اللتَيا)، و (اللَّذَيَّانِ)، و (اللتيَّان)، و (اللَّذَيُّون) في حالة الرفع، و (اللذَيِّين) في حالة النصب والجر.

٢- لا يصغر من الأسماء ما كان على صيغة المصغَّر، نحو: (حُذَيفة)، و (جُنَيْنَة)، و (كُلَيب)، و (شُعَيْب)، و (مُهَيْمِن)، و (مُسَيْطِر).

النسب

القِسْمُ الأَوَّلُ:

القاعدة العَامَّةِ لِلنَّسَبِ

القواعد:

٢١١- الْمَنْسُوبُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورٌ ما قَبْلها لِلدَّلاَلَةِ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلى المجرد منها(١).

ما يُستثنى من القاعدة العامة:

١- النَّسَب إلى المختوم بتاء التأنيث

القواعد:

٢١٢- الاسمُ المختوم بـ (تاء التأنيث) تُحذف منْهُ التَّاءُ عند النسب إليه.

٢- النسب إلى المقصور

القواعد:

٢١٣- إذا أُريد النسب إلى المقصور نُظر في ألفه:

فَإِنْ كانَتْ ثالِثَةً قُلبت وَاواً، وَإِنْ كانت رابعة وثانيه ساكن، جاز حذف الألف وقلبها وَاواً، وَإِنْ كانتْ رابعة وثانيه متحرك، أو كانَتْ خامِسةً أوْ سادِسَةً وَجَبَ حَذْفُها.

٣- النَّسَب إلى المَنْقُوص

القواعد:

٢١٤- إذا أريد النَّسَب إلى المَنْقُوص يُنظر في يائِهِ:

فَإِنْ كانَتْ ثالِثَةً قُلبت وَاواً وفُتح ما قبلها، وإن كانَتْ رابِعةً جَازَ حَذْفُها أوْ قَلْبُها واوا مع فتح ما قبلها؛ وإن كانَتْ خامِسةً أوْ سادِسَةً وَجَبَ حَذْفُها.

٤- النسب إلى الممدود

القواعد:

---

(١) يعمل المنسوب عمل الصفة المشبهة، فيرفع الظاهر والمضمر، على أن يكون مرفوعه نائب فاعل، نحو: (الحديقة أندلسي نظامها، ولكن أشجارها مصرية).

٢١٥- عِنْدَ النسب إلى الممدود يُنظر إلَى هَمْزَتِهِ:

فَإِنْ كانتْ لِلتَّأْنيثِ قُلبت وَاواً، وَإِنْ كانتْ أَصْلِيَّة بَقِيتْ على حالها، وإن كانت منقلبة عن أَصْلٍ جَازَ إِبْقَاؤُها وقلبها واوا.

٥- النَّسَب إلى ما فيهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ

القواعد:

٢١٦- لِلاسْمِ الْمخْتُوم بِيَاءٍ مُشَدَّدةٍ عِنْدَ النَّسَبِ إِليهِ أَحْكَامٌ ثَلاثَةٌ:

فَإِنْ كانتِ الياء المشددة بعد حَرْف رُدَّت الْيَاءُ الأولى إلى أصلها، وقُلبت الثانية واوا وفُتح ما قبلها.

وإِنْ كانتْ بَعْدَ حَرْفَيْن، حُذفت الْيَاءُ الأُولى وقُلبت الثَّانِيةُ واوا وفُتح ما قبلها.

وإن كانت بعد ثلاثة أحرف أوْ أَكْثَرَ حُذفت.

٢١٧- الاسم الذي في وسطه ياء مشددة مَكْسُورَةٌ إِذَا نُسب إليْهِ حُذفت ياؤُهُ الثَّانِيةُ.

القِسْمُ الثَّانِي:

١- النَّسَب إِلى (فَعِيلة) و (فُعَيْلة)

القواعد:

٢١٨- إِذَا نُسب إلى اسم على (فَعِيلة)؛ فإن كان مُضَعَّفاً أوْ مُعْتَلَّ الْعيْنِ حُذفت مِنْهُ التاء ليس غير، وإِنْ كانَ صَحيحَ العين غير مضعّفٍ، حُذف مَعَ التَّاءِ ياءُ (فَعِيلَة)، وفُتح الحرْفُ الثَّاني.

٢١٩- إِذَا نُسب إلى اسم على (فُعَيْلة)؛ فإن كَانَ مُضَعَّفًا، حُذفت منه التاء ليس غَيْرُ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَعَّفًا حُذف مَعَ التَّاءِ ياءُ (فُعَيْلَة[1]).

٢- النَّسَب إِلى الثُّلاثيِّ مكْسُور الْعَيْنِ

القواعد:

٢٢٠- كل ثلاثي مكسور الْعَيْنِ تُفتح عينُهُ عنْدَ النَّسَبِ.

٣- النَّسَب إِلى الثلاثي محذوف اللاَّم

القواعد:

٢٢١- إذا نسب إلى الثلاثي محذوف اللام جازَ ردُّ اللاَّمِ وعَدَمُ رَدِّها عِنْدَ مَنْ لَمْ يَرُدَّها في التثنية أو الجمع، ووجب الرد عِنْدَ مَنْ يَرُدُّها فيهما(٢).

٤- النَّسَب إِلى الْمُرَكَّب والْمُثَنَّى والجَمْعِ

القواعد:

---

(١) يرى بعض الصرفيين بقاء ياء (فُعَيْلة) عند النسب إذا كانت معتلة العين، كما بقيت في (فَعِيلة) المعتلة العين، فيقول في (عُيَيْنة): عُيَيْنِيّ.

(٢) عند رد اللام المحذوفة تكون واوا دائما عند النسب، سواء أكان أصلها واوا أم ياء؛ لأن الاسم إن كان يائيا ك (يد) وقلنا فيه: (يدَيٌ) حدث فيه سبب للإعلال، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فتقلب فتصير (يدي)، وحينئذ تصبح أمام اسم مقصور ألفه ثالثة، وهذا تقلب ألفه واواً عند النسب فتقول فيه: (يَدَوِيّ).

٢٢٢- يُنسب إلى صدر الْمُرَكَّب الإضافيّ إذَا أُمن اللّبْسُ، وإلا نُسب إلى عَجُزِهِ، ويُنْسَبُ إلى صَدْرِ المركب المزجي والإسنادي.

٢٢٣- يُنْسَب إلى مُفْرَدِ الْمُثَّنى والجَمْعِ عنْدَ إرادةِ النَّسَبِ إليْهِما، إلا إذا كان الجَمْعُ علَماً أو شَبِيهاً بِالْعَلَم، أو لم يكن له مُفْرَدٌ، فإنَّ النَّسب يكُونُ إلى لَفْظِهِ. وَيُنْسَبُ إلى لَفْظِ اسم الجمع واسم الجِنْسِ الجَمْعِيّ.

تذييل

قد تستغني العرب عن النسب بالياء بصَوْغ اسمٍ على وزن (فَعَّال) مما يراد النسب إليه، وذلك في الحِرَف غالباً، فتقول: (نَجَّار وحَدَّاد)، بدل أن تقول: (نجاريّ) و (حِدَاديّ). وقد تصوغ اسماً على وزن (فاعِل) أو على وزن (فعِل) للدلالة على النَّسَبِ مثل: (تامِر) و (لابِن)، أي: صاحب تمر، وصاحب لبن، ومثل: (طَعِم)، و (لَبِس)، و (عَمِل)، و (نَهِر)، أي: صاحب طعام، ولِباس، وعمل، ونهار، وبذلك استغنوا عن النسب إلى هذه الأسماء بالياء.

الإغراءُ والتحذيرُ

القواعد:

٢٢٤- الإغْرَاءُ: حَثُّ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْر مَحْمُودٍ لِيَفْعَلَهُ، والاسم في الإِغْرَاءِ منصوب بفعل محذوف، ويَكونُ غَيرَ مُكَرَّرٍ، أوْ مُكرَّراً، أوْ معْطوفاً عَليْهِ.

٢٢٥- التَّحْذِيرُ: تنْبيهُ الْمُخَاطَبِ على أمره مكْرُوهٍ ليَجْتنِبَهُ، والاسْمُ في التَّحْذِيرِ يُنْصَبُ بِفعْلٍ مَحْذُوفٍ.

٢٢٦- يَجِبُ حَذْفُ الْفِعْلِ في الإِغْراء والتَّحْذِيرِ إِذَا كان الاسم مكررا أو معطوفا عليه، ويَجِبُ حَذْفُهُ فِي التَّحْذيرِ أيْضاً إِذَا كان التَّحْذِيرُ بـ (إِيَّا)، ويَجُوزُ حَذفُهُ وذِكرُهُ في غير هذه الْمَوَاضِعْ.

الاختِصَاصُ

القواعد:

٢٢٧- الْمَنْصُوبُ عَلَى الاخْتِصَاص: اسْمٌ ظاهِرٌ مُعَرَّفٌ بِـ (أَلْ) أَوْ بالإضَافَة، يُذْكَرُ بَعْدَ ضَمير الْمُتَكَلِّم غَالِباً لِبَيانِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ محذوف وجوباً تقديره: (أَخُصُّ).

٢٢٨- قَدْ يَكُونُ الاخْتِصَاصُ بِـ (أَيّهَا) أوْ (أيَّتُها) مَتْلُوَّتَيْنِ بِنَعْتٍ مقرون بـ (أل)، مرفوع عَلَى أَنَّهُ تَابِعٌ فِي الإِعْرَابِ للَفْظِ (أَيّ).

الاشتغال

القواعد:

٢٢٩- الإِشْتِغَالُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْ نَصْبِهِ بِضَمِيرِهِ، أَوْ نَصْبِ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِهِ، بحيْثُ لَوْ تَفَرَّغَ لَهُ لنَصَبَهُ، وَيُسَمَّى هذا الاسمُ (مَشْغُولاً عَنْهُ).

٢٣٠- يَجِبُ نَصْبُ المشْغُولِ عَنْهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوباً إِنْ وقع بعد ما يختص بالدخول على الأفْعَالِ.

وَيَجِب رَفْعُهُ إِنْ وَقَعَ بَعْدَ ما يختص بالدخول عَلَى الأسْمَاءِ: كـ (إِذَا الْفُجَائِيَّةِ)، أَوْ قَبْلَ أداة لا يعمل ما بعدها فيما قَبْلَهَا.

وَيَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ فِيما سِوَى ذَلِكَ.

النُّدْبَة

القواعد:

٢٣١- النُّدْبَةُ: نِدَاءُ الْمُتَفَجَّعِ عَلَيْهِ أَوِ الْمُتَوَجَّعِ مِنْهُ.

وأحْكامُ المَنْدُوبِ كأحْكام المُنَادى، فَهُو يُبنى عَلَى ما يُرفع به إذا كان علما مُفْرَداً، ويُنصب إِذَا كانَ مُضَافاً، ولَهُ أَدَاتانِ هُما: (وَا) و (يَا)، وَلا تُسْتَعْمَلُ الثَّانِيَةُ إِلاَّ عِنْدَ وُضُوحِ أَنَّها للنُّدْبَةِ.

٢٣٢- الْمَنْدُوبُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَماً، أو مضافا إلى مَعْرِفَةٍ، أو اسْماً مَوْصُولاً مَشْهُوراً بِصِلَتِهِ خَالِياً مِنْ (أَلْ)(١).

٢٣٣- يجُوزُ لكَ فِي الْمَنْدُوبِ ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ: أَنْ تُعَامِلَهُ مُعامَلة الْمُنَادَى غَيْرَ الْمَنْدُوبِ، أَوْ أَنْ تَزِيدَ عَلَى آخِرِهِ أَلفاً، أَوْ أَنْ تَزِيدَ بَعْدَ هَذِهِ الأَلِفِ (هاء السكت) عند الوقف.

الاسْتِغَاثَة

القواعد:

---

(١) يرى النحاة أن شرط التعريف في المندوب خاص بالمتفجع عليه، أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة.

٢٣٤- الاسْتِغاثَةُ: نداءُ مَنْ يُعين عَلَى دَفْع شِدَّة، وأدَاتُهَا (يا) دُونَ بَقِيَّةِ أَحْرُفِ النِّدَاء. ويُجر الْمُسْتَغَاثُ بِهِ بِلاَمٍ مَفْتُوحَةٍ، إلاَّ إذَا كانَ مَعْطُوفاً وَهُوَ غَيْرُ مَسْبُوقٍ بِـ (يَا)، فَتُكْسَرُ. ويُجر الْمُسْتَغَاثُ لأَجْلِهِ بِلاَمٍ مَكْسُورَةٍ أوْ بِـ (مِنْ). وَالْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ كالْمُسْتَغَاثِ به في جميع أَحْوَالِهِ.

٢٣٥- يَجُوزُ في المستغاث به والمتعجب مِنْهُ أن يَبْقَيَا على حالهما كما لو كانا مناديين، وأَنْ يُخْتَما بِأَلِفٍ زَائِدَةٍ(١).

الوقف

القسمُ الأول:

القواعد:

---

(١) إذا وقفت على المستغاث به، أو المتعجب منه في الحال الأخيرة جاز أن يلحقهما هاء السكت، فتقول: (يا محمداه).

٢٣٦- الْوَقْف: قطع النطق عند آخِرِ الْكلمَة.

٢٣٧- تُتَّبَع عند الْوقْفِ الأحْكامُ الآتيةُ:

أ- إذا كان آخِرُ الكلمَةِ سَاكِناً بَقِيَ عَلَى سُكونِهِ، وَإِنْ كانَ مُتَحَرِّكاً سُكِّنَ، وهذِهِ هِيَ القاعدة العامة في الْوَقْفِ.

ب- إِذَا كانَتِ الكلمَةُ مُنَوَّنَةً حُذف تَنْوِينُها في الرَّفْعِ وَالجَرِّ، وقُلب أَلِفاً فِي النَّصْبِ.

ج- يجُوزُ فِي المَنْقُوصِ المَرْفُوعِ وَالمَجْرُورِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَتَرْكُهَا، سواء أكان معرفة أم نكرة، غير أن الغالب إثباتها في المعرفة وتركها في النكرة، أما في حالة النصب فيَجِبُ إِثْباتُها، سَوَاءٌ أَكانَتْ مَعْرِفَةً أَمْ نَكِرَةً.

د- تثبُت أَلِفُ المَقْصُور في جميع الأَحْوالِ.

هـ- يُحذف إِشبَاعُ هَاءِ الضَّمِيرِ إِذَا كانَتْ مَضْمُومَةً أَوْ مكسورَةً، أَمَّا المَفْتُوحَةُ فَيبْقَى إِشْبَاعُها.

و- تُقلَبُ تَاءُ التَّأنِيثِ هَاءً إِذَا كانَ ما قَبْلَها مُتَحَرِّكاً، أَوْ أَلِفاً فِي اسْمٍ لَمْ يَكنْ جَمْعَ مُؤنَّثٍ سَالماً، وَلاَ مُلْحَقاً بِهِ.

القسمُ الثاني:

الوَقْفُ بِهَاءِ السَّكْت

القواعد:

٢٣٨- من المواضع التي يُوقَف فِيهَا بِهَاءِ السَّكْتِ ما يأْتِي:

أ- الفِعْلُ الْمَحْذُوفُ الآخِرِ لِجزْمِ الْمُضَارِعِ أَوْ بِنَاءِ الأَمْرِ، وَالْوَقْفُ بِهاءِ السَّكتِ هُنَا وَاجِبٌ إِنْ بقي من الفعل بعد الحذف حرف وَاحِدٌ أَصْلِيّ، فَإِنْ بِقِيَ حَرْفَانِ أَصْلِيّان -أَوْ أَكْثَرَ- جازَ الوقف بهاء السكت، وَجازَ التَّسْكِينُ، ويُستحسن الأَوَّلُ.

ب- (مَا) الاسْتِفْهامِيَّةُ إِذَا حُذفت أَلِفُهَا لِلْجَرّ، وَيَكونُ اجْتِلابُ الْهَاءِ لِلوَقفِ وَاجِباً إِنْ كانتْ (مَا) مَجرُورةً بِالْمُضَاف، أما المجرورة بالحرف فَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بهاء السكت أو التَّسْكِينِ، وَالْمُخْتارُ الأَوَّلُ.

ج- كُلُّ مُتَحَرّك بِحَرَكَة بناءٍ أَصْلِيَّةٍ إِلاَّ الْفِعْلَ الْمَاضي، وَهُنَا يَجُوزُ الوَقفُ بِهَاء السكت والتسكين.

إِعْرَابُ الجُمَل

١- الجُمَلُ التي لها محل مِنَ الإِعْرَاب

القواعد:

٢٣٩- يكونُ لِلْجُمْلَةِ مَحَلٌّ من الإعراب في سَبْعَةِ مَوَاضِعَ:

١- إِذَا كانَتْ خَبَراً.

٢- إِذَا كانَتْ مَفْعُولاً بِهِ.

٣- إِذَا كانَتْ حالاً.

٤- إِذَا كانَتْ مُضافاً إِلَيْها.

٥- إِذَا كانَتْ جوابا لشرط جازم، مقترنة بـ (الفاء) أو (إِذَا).

٦- إِذَا كانَتْ تابِعةً لِمُفْرَدٍ.

٧- إِذَا كانَتْ تابِعةً لِجُمْلَةٍ لها محل من الإِعْراب.

٢- الجمل التي لا محل لها من الإِعْرَاب

القواعد:

٢٤٠- الجُمَلُ التي لا محل لها من الإعراب سَبعٌ، وَهِيَ:

١- الابْتِدَائِيَّةُ: وَهِيَ التي في صَدْر الكلامِ، أَوْ في أَثْنائِه مُنْقَطِعَة عَمَّا قَبْلها.

٢- صِلَةُ الاسْمِ الْمَوْصُول.

٣- الْمُفَسِّرَةُ.

٤- الاعْتِرَاضِيَّةُ: وَهِيَ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ أَجْزَاءِ جُمْلَة، أو بين جملتين مُرْتَبِطَتَيْنِ.

٥- جُمْلَةُ جَوَابِ الْقَسَمِ.

٦- جُمْلَةُ جَوَابِ الشرط غير الجازم مُطْلَقاً، أَوْ جَوَابِ الشَّرْطِ الْجَازِم، وَهِيَ غَيْرُ مُقْتَرِنَةٍ بِـ (الْفَاءِ) أَوْ (إِذَا).

٧- التَّابِعَةُ لجملة لا محل لها مِنَ الإِعْرَاب.

تمت، والحمد لله رب العالمين

(مئة قاعدة في النحو)

ويليها

(خمسون قاعدة في الصرف)

لـ أ.د. عبدالعزيز بن علي الحربي

(مئة قاعدة في النحو)

لـ أ. د. عبدالعزيز بن علي الحربي

لا أعرف كتاباً عُني بذكر القواعد النحوية وتدوينها على طريقة القواعد الفقهية أو قريب منها.. وفي جمع القواعد الصحيحة بجمل مختصرة فائدة عظيمة يضبط بها المتعلم فروع المسائل ونظائرها وحكمها وتيسّر له المعرفة على طريقة أثبت ومنهج أقوم.. ومن ثم فقد بدا لي أن أذكر بين يدي الشرح الميسر عددا من القواعد والجمل المختصرة التي تعينه إذا ذكر وتذكره إذا نسي وتثبت فؤاده حين التردد.. وكل من القواعد والشرح إنما كتبته تذكرةً للعالم وتعجيلاً بنفع المبتدي.. والقواعد المائة التي اجتهدت في وضعها .. منها ماهو خاص ومنها ماهو عام.. وقليل منه مستعار من القواعد الفقهية.. وهذه القواعد هي:

١- كلّ لفظٍ مفيدٍ كلام.
٢- كلُّ كلمةً أو جملةٍ أو كلامٍ فهو قول وكل قول لفظ.
٣- الفعل مرتبط بزمان.
٤- الأصل في الأسماء الإعراب.
٥- كلُّ حرف مبنيٌّ.
٦- كل مضمرٍ مبنيٌّ.
٧- الأصلُ في البناء السكون .
٨- الحركات هي الأصل في الإعراب.
٩- قد يكون الإعراب بالحرفِ أو بالحذف.
١٠- المعارف سبعة فقط.
١١- الضمائر والإشارة والموصول: ألفاظ محصورة.
١٢- الأصل في (أل) أن تكون للتعريف.
١٣- النيابة في الحركاتِ والحروفِ والكلماتِ .
١٤- كلُ اسم مرفوع -ليس قبله شيء- فهو مبتدأُ أو خبر.
١٥- المبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، مرفوعات.
١٦- الأصل في الأخبار أن تؤخر.

١٧- حذف ما يعلم جائز.

١٨- الحذف بلا دليل ممتنع.

١٩- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة.

٢٠- لا يجوز الابتداء بالنكرة مالم تُفد.

٢١- "كان" وأخواتها ولواحقها رافعةٌ للمبتدأ ناصبةٌ للخبر.

٢٢- "إنّ" وأخواتها و "لا" النافية للجنس ناصبةٌ رافعةٌ.

٢٣- "ظنّ" وأخواتها تنصب الجزئين.

٢٤- الاسم المرفوعُ بعد الفعلِ فاعلٌ أو نائبه.

٢٥- "أرى" وأخواتها الست تنصب ثلاثة.

٢٦- كلُّ موجود يصح جعله فاعلاً أو مفعولاً به.

٢٧- اجتمع في الاشتغال الأحكام الخمسة، ومثله المفعول معه.

٢٨- الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، ويتقدم على مفعوله.

٢٩- اللازم من الأفعال ما تعدّى بواسطة.

٣٠- الأقرب هو الأولى عند التنازع.

٣١- المفاعيل خمسةٌ منصوبة.

٣٢- الظرف مضمّن معنى "في".

٣٣- المفعول من أجله يصح أن يقع جواب "لماذا؟".

٣٤- الحال جواب "كيف؟" غالباً.

٣٥- التمييز جواب "ماذا" غالباً.

٣٦- الأصل في الاستثناء النصب.

٣٧- ما بعد "غير" و "سوى" مجرور غالباً.

٣٨- يتوسع في معاني حروف الجر، ولا ينوب بعضها عن بعض.

٣٩- الباء أوسع حروف الجر معنى.

٤٠- لابد للظروف والحروف من التعلّق.

٤١- المضاف إليه مجرور أبداً.

٤٢- لا يجتمع التنوين والإضافة.

٤٣- بعض الأسماء مضاف أبداً.

٤٤- المصدر يعمل عمل فعله، وكذلك اسم الفاعل.

٤٥- المقرَّر لاسم الفاعل يعطى لاسم المفعول.

٤٦- المصادر مقيسةٌ أو منقولة.

٤٧- تصاغ الصفة المشبهة من لازم لحاضر.

٤٨- التعجبُ: ما أجملَه، وأجمل به.

٤٩- "نِعم" و "بئس" فعلان جامدان.

٥٠- يصاغ التفضيل مما صِيغ منه التعجب.

٥١- تابعُ التابعِ تابعٌ.

٥٢- التابع يتبع ما قبله في الإعراب.

٥٣- الجمل بعد النكرات صفات.

٥٤- الجمل بعد المعارف أحوال.

٥٥- التوكيد لفظي ومعنوي.

٥٦- الصالح لعطف البيان صالح للبدلية إلا في مسألتين.

٥٧- عطف الفعل على الفعل يصح.

٥٨- الأصل المحلّى بـ "أل" بعد الإشارة بدل.

٥٩- الأصل في النداء بـ "يا".

٦٠- ما استحقه النداء استحقه المندوب.

٦١- الترخيم حذف آخر المنادى.

٦٢- التحذير والإغراء متفقان في العمل، مختلفان في المعنى.

٦٣- اسم الفعل ك "صَه" واسم الصوت ك "قَب".

٦٤- للفعل توكيدٌ بالنون.

٦٥- الماضي لا يؤكد بالنون.

٦٦- الصرف هو التنوين.

٦٧- المضارع معربٌ مالم تباشره نون التوكيد، أوتتصل به نون الإناث.

٦٨- "لَم" وأخواتها تجزم فعلاً، و "إن" وأخواتها تجزم فعلين.

٦٩- "إن" تجزم ولا تجزم، و "إذا" لا تجزم وتجزم.

٧٠- الواحد ليس بعدد.

٧١- العدد يخالف معدوده من ثلاثة إلى عشرة.

٧٢- تمييز المائة والألف مجرور.

٧٣- الاسم لا يزيد على خمسة أصول، والفعل أربعة.

٧٤- جموع القلة "أَفعِلَة" و "أفعُل" و "أفعال" و "فِعلة".

٧٥- حروف العلة "واي".

٧٦- حروف الزيادة "سألتمونيها".

٧٧- لاتبتدىء بساكن، وقف به.

٧٨- أحرف الإبدال "هدأت موطيا".

٧٩- التصغير "فُعَيل" و "فُعَيعِل" و "فُعيعِيل".

٨٠- ما قبل ياء النسب مكسور.

٨١- الإمالة في الألف والفتحة.

٨٢- الحرف بريء من التصريف.

٨٣- ليس في اللغة ماهو على وزن "فِعُل".

٨٤- ما لزم الكلمة هو الأصلي من الحروف.

٨٥- همزة الوصل لا تثبت في الوصل.

٨٦- اللبس بلا قصد محذور.

٨٧- التخفيف مقصد من مقاصد اللغة.

٨٨- الهمز ثقيلٌ يعالج بالملاينة.

٨٩- كل ما جاز قراءةً جاز لغةً.

٩٠- الأيسر في الاستعمال هو الأشهر.

٩١- لا تنقض القواعد بمفاريد الشواهد.

٩٢- عليك بالأشباه والنظائر.

٩٣- المشقة تجلب التيسير.

٩٤- العبرة بالغالب لا بالنادر.

٩٥- إعمال الكلام أولى من إهماله.

٩٦- الإعراب فرع عن المعنى.

٩٧- عدم التقدير أولى من التقدير.

٩٨- الضرورة في الشعر تقدر بقدرها.

٩٩- الأصل بقاء ما كان على ما كان.

١٠٠- العبرة في الإعراب بالخواتيم.

والحمد لله رب العالمين(١)

(خمسون قاعدة في الصرف)

لـ أ. د. عبدالعزيز بن علي الحربي

---

(١) المصدر:

(مئة قاعدة في النحو):

http://www.m-a-arabia.com/site/11642.html

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن ولاه، وبعد: هذه قواعد صرفيّة صِرْفة، على غرار القواعد المئة التي كتبتها في علم النحو، في صدر شرح الألفية.. وضعت هذه القواعد حين رأيت إقبال الطالبين على قراءتها وحفظها؛ لأنها سهلة موجزة.

١- الصرف: علم يبحث في بنية الكلمة لا في إعرابها.
٢- لا تصريف في الحرف وشبهه.
٣- حروف العلة (واي) والزيادة سألتمونيها، والإبدال (هدأت موطيا).
٤- الميزان الصرفيّ (فَعَل).
٥- القلب المكاني كـ (جبذ) أصلها (جذب).
٦- الفعل الصحيح: كـ (خلق) والمعتل: كـ (هدى).
٧- الفعل الصحيح (سالم، ومضعّف، ومهموز).
٨- المعتل: كوعد، وقام، وسعى، و وَفَى، وشَوى.
٩- من الأفعال ما هو مجرَّد، كـ (نصر، ودحرج) ومنه مَزِيد، كانتصر، وتدحرج.
١٠- من الأفعال جامد، كـ (عسى) ومنه متصرف كـ (عَلِم).
١١- بعض الأفعال متعدٍّ كـ (سَمِع) وبعضها لازم كـ (سَهُل).
١٢- يؤكد الفعل بنون ثقيلة أو خفيفة، والماضي لا يؤكد.
١٣- فعلا التعجب نحو (ما أجملَه وأجمِلْ به).
١٤- ما أشدّ ونحوُه يخلف ما فقد بعض الشّروطِ.
١٥- الاسم مجرّد ومزيد.
١٦- الاسم المجرد كقَمر، وجعفر، وسفَرْجَل، ولا يزيد على ذلك.
١٧- المزيد، كسَلسَبيل، وقَرعْبلانَة، ولا يزيد على ذلك.
١٨- الجامدُ من الأسماء كشمس، والمشتقُّ ككِتاب.
١٩- المصدرُ هو الأصلُ في الاشتقاق.
٢٠- مصدر الثلاثيّ قياسيّ وسَماعيّ.

٢١- مصدر الرباعي كدَحرجة، والخماسيّ كانتصار، والسداسي كاستغفار.

٢٢- المصدر الميميّ كذهب مذهبًا.

٢٣- مصدر المرة نحو: جَلْسَة، والهيئة: كجِلسة.

٢٤- المصدر الصناعيّ: كالجاهليّة، والإنسانيّة.

٢٥- اسم الفاعل: كسابق، ومقتصدٍ، ومحسنٍ.

٢٦- صيغة المبالغة: (كمَدّاح، وصَدوق، وعليم، ومِطْعان، وفَرِح).

٢٧- مصدر الرباعي المجرّد يكون على وزن (فعلَلَة) كدحرجة.

٢٨- مصدرُ الثلاثيّ المزيد، ك (إكرام)، والخماسيّ، ك (اخضرار) والسداسيّ، ك (استغفار)، والميميّ، ك (ذهب مذهبًا).

٢٩- اسم المفعول من الثلاثيّ على وزن مفعول، ك (محمود) ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل مع فتح ما قبل آخره، ك (مُنْتَظَر).

٣٠- الصفة المشبهة اسمَ الفاعل: تصاغ من الفعل اللازم للدلالة على الحال.

٣١- من أوزان الصفة المشبهة (أَفْعَل، وفَعْلان، وفَعْل، وفُعُل، وفَعِل، وفَعِيل).

٣٢- اسم المكان والزمان من الثلاثي على وزن (مَفْعَل ومَفْعِل) ومما سواه على وزن اسم المفعول.

٣٣- اسم الآلة: ك (مِصباح)، و (مِصْعَد) و (مِلْعقة).

٣٤- اسم التفضيل نحو: الله أكبَر.

٣٥- اسم المقصور: ك (ليلى) و (الهَوَى) والمنقوص: ك (القاضي) و (المعتدي) والممدود: ك (سَمْراء).

٣٦- أوزان جمع القلة (أَفعَال، أَفعِلَة، أَفعُل، فِعْلة) وجمع الكثرة كثير، كسُيوف ورِقاب.

٣٧- صيغ التصغير: (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل).

٣٨- النّسب: زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم، كنجديّ، وقحطانيّ، ومكيّ.

٣٩- يكون النسب في الأصل إلى المفرد لا إلى الجمع.

٤٠- النسبة إلى (فَتى): فَتَوِيّ، وإلى (القاضي): القاضيّ والقاضوِيّ، وإلى (كساء) كسائيّ، وكساويّ.

٤١- الإمالة: جعلُ الألف مائلا إلى الياء والفتحة إلى الكسرة.

٤٢- الإعلال: بالقلبِ، كـ (ميزان)([١]) و (سَعَى)([٢]) و (سَمَاء)([٣]).

([١]) أصلها: مِوْزان.

([٢]) أصلها: تسعي.

([٣]) أصلها: سَماوْ.

٤٣- الإعلال بالحذف، كـ (عِدة) أصلها: وِعْدَة.

٤٤- الإعلال بالإسكان، كـ (يَقُوم) أصلها: يَقْوُم.

٤٥- الإبدال: كـ (اصْطبر) أصلها: اصْتَبر.

٤٦- الإدغام: كـ (رَدَّ) أصلها: رَدَدَ.

٤٧- مما يوصى بحفظه قول بعضهم: إن ساكنان التقيا اكسِرْ ما سَبق.. وإن يكن لَيْناً فحذفه أحقّ.

٤٨- همزةُ الوصل في الأسماء في عَشَرة، لا غير.

٤٩- تكون همزةُ الوصل في الفعل الماضي الثلاثيّ، والخماسيّ، والسداسيّ، ومصادرها، وفي الأمر من الثلاثي.

٥٠- لا تبتدئ بساكنٍ ولا تَقِفْ.. إلا به قاعدةٌ لا تختلفْ.

والحمد لله رب العالمين(١)

---

(١) المصدر:

(خمسون قاعدة في الصرف):

http://www.m-a-arabia.com/site/11635.html